

أثر اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة على مستوى تغطية المحللين الماليين: الدور الوسيط لاعادة تبويب بنود القوائم المالية – دراسة تطبيقية

د. احمد محمود احمد البراشي
مدرس المحاسبة والمراجعة
معهد الدلتا العالي لنظم المعلومات الادارية والمحاسبية

ملخص الدراسة

هفت الدراسة الى تحليل أثر استخدام اعادة تبويب بنود القوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية) كوسيط في العلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين، بالتطبيق على عينة من شركات المقيدة في سوق الأوراق المالية للصوي مكونة من 129 شركة سجلت 516 مشاهدة خلال الفترة الزمنية من عام 2021 الى عام 2024. وتوصلت الدراسة الى أن زيادة الأرباح الجوهرية للشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات، وعدم قدرة الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود للصروفات. كما كشفت النتائج عن استجابة الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة الى نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية، من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات لجذب رؤوس الأموال المقترضة نتيجة ضف الاحتياطات والأرباح المرحلة كصادر تمويل داخلي لانخفاض الأرباح التشغيلية الناتج من انخفاض سعر المنتج بالسوق. أما الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز فقد تبين سرعة استجابتها لحجم الإيرادات غير العادية حيث تعمل على استغلالها في زيادة حجم الاحتياطات والأرباح المرحلة للوصول على مصادر التمويل الداخلي التي يتسم بانخفاض تكلفته عن مصادر التمويل لارجي.

ومن وجهة نظر المحللين الماليين، تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز هي الأكثر توجهاً نحو تلبية توقعات المحللين الماليين. وفي ظل وجود العلاقة لطردية بين الأرباح الجوهرية غير العادية ومستوى تغطية المحللين الماليين بدلالة مستوى دقة تنبؤاتهم، يتبين أنها وسيلة رئيسية لتلبية توقعات المحللين الماليين وليت غاية في حد ذاتها، وهو ما يدفع بوجود الآثار غير المباشرة لاستراتيجيات ادارة التكلفة على مستوى تغطية المحللين الماليين. بالاضافة الى ذلك، فصح معنوية الأثر غير المباشر للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز على مستوى تغطية المحللين الماليين في ظل ارتفاع مستوى ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال تبويب بنود للصروفات قط.

الذات الافادة: استراتيجية زيادة التكلفة – استراتيجية التميز – اعادة تبويب بنود للصروفات – اعادة تبويب بنود الإيرادات – اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية – مستوى تغطية المحللين الماليين.

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of using classification shifting of financial statement items (income statement and cash flow statement) as a mediator in the relationship between cost management strategies and the level of financial analyst coverage. The study applied this to a sample of 129 companies listed on the Egyptian Stock Exchange, recording 516 observations during the period from 2021 to 2024. The study found that companies adopting a cost leadership strategy increased their core earnings by classification shifting expense items, while companies adopting a differentiation strategy were unable to classification shifting expense items. The results also revealed that companies adopting a cost leadership strategy responded to the theory of pecking order between financing alternatives by classification shifting expense items to attract borrowed capital due to weak reserves and retained earnings as internal sources of financing, due to the decline in operating profits resulting from the decline in product prices in the market. Companies that follow a strategy of differentiation have demonstrated rapid response to unusual revenues, using them to increase reserves and retained earnings to obtain internal financing sources that are less costly than external financing sources.

From the perspective of financial analysts, companies that adopt a differentiation strategy are more likely to meet financial analysts' expectations. Given the positive correlation between significant abnormal core earnings and the level of financial analyst coverage, as measured by the accuracy of their forecasts, it appears that these earnings are primary means of meeting financial analysts' expectations. This suggests that cost management strategies have indirect effects on financial analyst coverage. Furthermore, the significant indirect effect of companies adopting a differentiation strategy on financial analyst coverage was found to be significant, given the high level of classification shifting of financial statement items by classification shifting expense items only.

Keywords: Cost leadership Strategy – Differentiation Strategy – Expense classification shifting – Revenue classification shifting – cash flow classification shifting – Analysts' Coverage.

1- مقدمة الدراسة

يعتبر إعادة تبويب بنود القوائم المالية أحد الممارسات الرئيسية لإدارة الأرباح في ظل قيام المدير التنفيذي بعدد من الممارسات الرئيسية التي تسهم في تبويب بنود الإيرادات وللصروفات بشكل بشكل مخف لطبيعتها بغرض تحقيق الدخل التشغيلي المستهدف (Pan et al., 2019)، أو من خلال خلال إدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية من خلال ممارسات التصاح المحاسبي التي من شأنها تعظيم أو تدنية التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك من خلال التبويب للضلل لجزء التدفقات النقدية النقدية التمويلية أو الاستثمارية في جلب التدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما يقلل من فجوة الاستحقاقات المحاسبية أمام الأطراف ذوي الصلة للخارجيين (Caban-Garcia et al., 2020).

2020).

وفي هذا الجلب، تعددت الدوافع الرئيسية لممارسات اعادة تبويب القوائم المالية والمصول على على نتائج الربحية المستهدفة والمرغوبة فمنها ما هو متعلق بأدوات التمويل من سوق الأسهم لتحقيق لتحقيق المستهدفات المرغوبة من أرقام الربح التشغيلي في ضوء ما يتوقعه المحللون الماليون (See: الماليون (2011; Haw et al., 2009; Athanasakou et al., 2009); ومنها ما هو متعلق بأدوات التمويل من سوق الديون لتجنب الثقب لحاد في الأرباح السنوية قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاهلاك والاطفاء والحفظ على مستويات مستقرة من الأرباح السنوية عند المقارنة بين السنوات للسنوات لتجنب الآثار السلبية على اتفاقيات الديون (See: Fan et al., 2019; Malikov et al., 2019); بالإضافة الى الالتزام بعض آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (See: LiLin & Hwang, 2010; Behn et al., 2013).

وعلى الرغم مما قدمته تلك الأدبيات المحاسبية من مسببات رئيسية لتحقيق اعادة تبويب القوائم المالية، يرى الباحث أن استراتيجيات ادارة التكلفة مازلت هي أحد أهم المحددات الرئيسية لممارسات اعادة تبويب القوائم المالية حيث أن تسجيل بنود الإيرادات والمصروفات ما يتبعها من التدفقات النقدية التشغيلية يعتمد الى حد كبير على القرارات الاستثمارية التي تتبناها شركة في ضوء الاستراتيجية التي تلعبها، وبالتالي فالاستراتيجية التنافسية التي تسلكها شركة من المتوقع أن تؤثر على اعادة تبويب القوائم المالية.

وفي هذا الشأن، فلشركات التي تتبع استراتيجية ريادة التكلفة من خلال اقتصاديات الحجم والنمو التكنولوجي المستمر يؤدي بها الى تكبد المزيد من النفقات الدورية والعرضية، وبالتالي فان زيادة وتكرار النفقات من المتوقع أن يؤدي الى زيادة مستوى اعادة تبويب تلك النفقات بشكل غير بالشكل غير صحيح لتحقيق مستويات التكلفة المرغوبة للمنتج عند أدنى مستوياتها (Bansal & Bashir, 2023). بالإضافة الى ذلك، فان لشركات المتبعة لاستراتيجيات ريادة التكلفة تعتمد بشكل كثيف على التمويل الخارجي بسبب ضعف هومش ربحية منتجاتها في نطاق استراتيجية ريادة ريادة التكلفة، ومن ثم انخفاض حجم الأرباح المحتجزة اللازم لتمويل مشروعاتها، ونتاجا لذلك يظهر الدافع لذلك لشركات نحو تعظيم حجم الأرباح التشغيلية أمام الأطراف الممولة من خارج الشركة الشركة للحفاظ على تحقق النظرة الايجابية لدى مقدمي رؤوس الأموال للشركة، وهو ما يؤدي الى اعادة الى اعادة تبويب القوائم المالية بالشكل التي يظهر كفاءة حقيقية بالدخل التشغيلي بالقوائم المالية لدى الشركة (Agustia et al., 2020).

وعلى صعيد آخر، فلشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تسعى الى انتاج منتجات متميزة ذات ذات جودة عالية وهو ما يتطلب وجود اتفاق قوي على الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، والاستثمارات الخاصة بخدمات ما بعد البيع (Qiao, 2025). فالشركات الكبرى بطبيعتها متنوعة متنوعة وعليها حجم كبير من لضغوط في أسواق رأس المال لتحقيق توقعات المحللين الماليين بسوق بسوق المال. وبالتالي تظهر لدى الشركة المتبعة لاستراتيجية التميز حجم إيرادات أكبر من الإيرادات الإيرادات غير التشغيلية، وفي إطار رغبتها نحو تحقيق متطلبات الربحية المستهدفة في ضوء توقعات

توقعات المحللين الماليين يظهر دافع اعادة تبويب الايرادات بالشكل للضلل في القوائم المالية (Agustia et al., 2020).

وتأسيساً على العرض السلق، تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتسم بخفض الربح التشغيلي نتيجة الحفاظ على مستويات التكلفة المتدنية والأسعار البيعية المنخفضة وهو ما يدفع الشركة الى اعادة تبويب بنود للصروفات بقائمة الدخل للحفاظ على مستويات الأرباح المستهدفة من وجهة نظر المحللين الماليين؛ بينما تتسم لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز بارتفاع حجم الاستثمارات الرأسمالية وما يتبعها من زيادة الايرادات العرضية عن التشغيلية وبغرض تحقيق مستويات الربحية المستهدفة من وجهة نظر المحللين الماليين تسعى لشركات الى اعادة تبويب بنود الايرادات. وبالتالي، يمكن تقسيم اعادة تبويب بنود قائمة الدخل الى قسمين أولهما يتعلق باعادة تبويب بنود للصروفات للشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة وثانيهما يتعلق باعادة تبويب بنود الايرادات للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز (Detjen & Webber, 2017).

وفي اطار اختلاف الاستراتيجية التنافسية وما يتبعها من اختلاف اعادة تبويب بنود قائمة الدخل سواء في جلب للصروفات للشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة أو في جلب الايرادات للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز، يرتفع مستوى الاستحقاقات المحاسبية في كلتا الحالتين نتيجة استخدام العديد من لسياسات المحاسبية التي من شأنها أن تخفي عمليات اعادة تبويب الايرادات والنفقات في جلب الأرباح التشغيلية، ومن ثم يرتفع مستوى فجوة الاستحقاقات المحاسبية بين صافي الربح المحاسبي المحقق والتدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما يدفع الشركة الى ممارسات اعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية لتقليل فجوة الاستحقاقات المحاسبية من خلال توجيه جز التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية الى الأنشطة التشغيلية (Agustia et al., 2020).

وتأسيساً على ذلك، يصبح اعادة تبويب القوائم المالية هي الأداة المحورية التي تستهدف الربط بين استراتيجيات ادارة التكلفة وتحقيق مستويات الربحية المستهدفة من قبل المحللين الماليين، وهو ما يشير الى أن استخدام اعادة تبويب القوائم المالية يعد نتيجة رئيسية لاختلاف استراتيجية ادارة التكلفة بغرض تحقيق مستويات الربحية المستهدفة والمغطاة من قبل المحللين الماليين، وهو ما يبرز أهمية تحليل دورها كوسيط بينهما في نطاق الدراسة الحالية.

2- طبيعة المشكلة ودوافع الدراسة:

تعتمد نظرية ترتيب بدائل التمويل (Pecking Order Theory) على مدى قدرة الشركة على كسب على كسب ثقة أصحاب رؤوس الأموال وتلبية احتياجاتهم من الربحية، وهو ما يبرز أهمية الدور الذي يلعبه المحللون الماليون في توقع مستويات الأرباح المستقبلية أمام الأطراف الخارجية ذوي الخارجية ذوي الصلة، ومن ثم يعتمد توجه الأطراف الخارجية ذوي الصلة في الاستثمار بأدوات

بأدوات الدين أو حقوق الملكية لاحتى لشركات على مستوى تغطية المحللين الماليين لأسهم وسندات تلك وسندات تلك لشركات وما يقدمونه من توقعات بشأن الأرباح المستقبلية (Akhtar, 2025).

وفيما يتعلق بالسوق للصبي فقد تبين وفقا لأحصاءات سوق المال للصبي للعام المالي 2024 ارتفاع عدد المستثمرين الأجلب عن المصريين في الأونة الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة تداول المستثمرين الأجلب في بورصة مصر خلال 2024 إلى 13% مقابل 4% في 2023، كما ارتفعت تداولات غير المصريين في بورصة مصر خلال العام الماضي إلى 20% مقابل 10% في العام السابق له، حيث ارتفعت تداولات العرب خلال 2024 إلى 7% مقابل 6% في العام السابق له (تقرير البورصة السنوي لعام 2024)، وذلك لقدرة البورصة المصرية على تحقيق مستويات مرتفعة من للضاريات الرأسمالية في سوق الأسهم، وهو ما يؤدي الى المزيد من لخط على توقعات المحللين الماليين المستقبلية بشأن الأرباح المستهدفة.

ونظرا لاختلاف البيئة الانتاجية لكل شركة عن الأخرى واختلاف الاستراتيجيات التنافسية التي تتبعها كل شركة باختلاف البيئة الانتاجية ولطبيعة التنافسية تظهر مستويات غير مستقرة من الأرباح التشغيلية لى لشركات، وهو ما قد يضع حول الشركة العديد من المخاوف والشكوك بشأن استقرار الأرباح في سوق الأوراق المالية، ومن ثم تظهر التوصيات السلبية لى المحللين الماليين بشأن أسهم هذه الشركة وأهمية التخلي عن الاستثمار فيها، ولتفلي تلك الآثار السلبية تلجأ لشركات باختلاف استراتيجياتها التنافسية الى اعادة تبويب بض بنود القوائم المالية بغرض تحقيق مستويات الربحية المستهدفة من قبل المحللين الماليين (Li, et al., 2022).

وفي هذا الشأن، أشارت العديد من الدراسات (e.g. Qiao, 2025; Agustia et al., 2020; Ameer and Othman, 2021; Bansal & Bashir, 2023) الى أن الشركات في ظل استراتيجية زيادة التكلفة تعاني من لخفاض الدخل التشغيلي نتيجة لخفض على مستويات الأسعار ا لأسعار المتدنية وهو ما يؤدي الى ارتفاع حجم النفقات الدورية والعرضية بشكل عام فضلا عن لخفاض حجم الاستثمارات الرأسمالية وهو ما يضطرها الى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل التمويل الخارجي للشركة وللتغلب على الصور في الدخل التشغيلي تلجأ لشركات الى اعادة تبويب بنود تبويب بنود للصروفات والنفقات بقائمة الدخل لتحقيق مستويات الأرباح التشغيلية المرصية أمام المحللين الماليين وللصول على التوصيات الايجابية بشأن أدوات تمويل للشركة وذلك تطبيقا لمقضييات لمقضييات نظرية ترتب بدائل التمويل أمام الأطراف الخارجية نوي للصلحة بالشركة.

وعلى الجلب الآخر من الأهمية، تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز في طريقها نحو تحقيق نحو تحقيق المزيد من الاستثمارات ذات صافي القيمة لالحالية الموجبة لتعزيز جودة المنتج في السوق السوق بشكل عام ورفع مستويات لطب، وهو ما يترتب عليه ثقب بمستويات الدخل التشغيلي للشركة للشركة نتيجة توجيه السيولة الى الاستثمارات الرأسمالية بشكل عام، وتطبيقا لنظرية ترتب بدائل بدائل التمويل قد تتعرض الشركة الى النظرة الشاؤمية من وجهة نظر المحللين الماليين، وبغرض لخفض وبغرض لخفض على النظرة الايجابية من المحللين الماليين واستقرار أدوات تمويل للشركة بسوق الأوراق

بسوق الأوراق المالية تسعى تلك لشركة الى اعادة تبويب بنود الايرادات من خلال زيادة الايرادات الايرادات التشغيلية على حساب الايرادات العرضية (Bansal & Bashir, 2023) .
ومما لا شك فيه أن اللجوء الى ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل سواء على جلب الايرادات أو على جلب للصروفات يؤدي الى قيام الشركة باللجوء الى استخدام العديد من السياسات السياسات المحاسبية التي تؤدي الى زيادة مستوى فجوة الاستحقاقات المحاسبية بين صافي الدخل الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية نتيجة اعادة تبويب بنود للصروفات والايرادات في غير موضعها موضعها لمصحيح، ومن ثم تظهر الحاجة الى تغطية تلك الفجوة التزايدة من الاستحقاقات المحاسبية بادرارة المحاسبية بادرارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية من خلال زيادة التدفقات النقدية التشغيلية على حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية (Caban-Garcia, et al., 2020).

ونتيجة لذلك، تصبح لشركات المختلفة المدرجة في سوق الأوراق المالية للصي محل نظر المحللين الماليين بغرض تقديم التوصيات المستمرة للأطراف الخارجية نوي للصلحة بشأن الاستثمار في أدوات الدين أو حقوق الملكية، وفي اطار اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة داخل تلك الشركات يعجز الكثير منها عن تلبية توقعات هؤلاء المحللين الماليين، وهو ما يدفعهم نحو ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية.

واذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار السعي الدؤوب للبورصة المصرية نحو زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق المال الصي وما يتبعه من ارتفاع حصيلة العملة الأجنبية على مستوى الاقتصاد الاقتصاد الوطني، وتزايد الاعتماد على مستوى تغطية المحللين الماليين لاثخاذ الأجلب المزيد من القرارات الاستثمارية، علاوة على الاهتمام الأكاديمي (e.g. Qiao, 2025; Agustia et al., 2020; Ameer and Othman, 2021; Bansal & Bashir, 2023) بالقرارات الاستراتيجية المختلفة للشركات ودورها في زيادة ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل، وتطبيقا لنظرية تريب بدائل التمويل على أرض الواقع يتولد الدافع لى البحث بدراسة هذا هذا الموضوع في البيئة المصرية. وبالتالي يسعى البحث بالدراسة الحالية الى تجسيد مشكلة الدراسة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤلات التالية: هل يوجد تأثير لاختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة على ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية؟؛ وفي اطار نظرية تريب بدائل التمويل هل تؤثر هل تؤثر اختلاف بدائل استراتيجيات ادارة التكلفة على مستوى تغطية المحللين الماليين؟؛ وهل تؤثر تؤثر ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية على مستوى تغطية المحللين الماليين؟؛ وبافتراض تحقق وبافتراض تحقق معنوية العلاقات الثلاث لسابقة هل يمكن تحليل الأثر الوسيط لاعادة تبويب بنود بنود القوائم المالية على العلاقة بين اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة واعادة تبويب بنود القوائم المالية؟

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحليل دور استراتيجيات ادارة التكلفة في توجيه الشركة نحو ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية لتلبية توقعات المحللين الماليين بشأن الأدوات التمويلية التي تخص الشركة، وذلك في اطار تطبيق متطلبات نظرية ترتيب بدائل التمويل، وحفظاً على النظرة الايجابية لدى الأطراف الخارجية ذوي الصلة من خلال التطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية للصي.

4- أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة الحالية في تقديم اسهام علمي متواضع في الأدب الأكاديمي المحاسبي من خلال تقديم أهمية على مستوى أربعة جوب رئيسية يتعلق الأول منها بتقسيم ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية الى اعادة تبويب للصروفات التشغيلية (McVay, 2006)، واعادة تبويب للايرادات العرضية (Bansal et al., 2021)، واعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية (Nagar & Sen, 2016). ويتعلق الاسهام الثاني للدراسة الحالية بالربط بين فرعين من فروع المحاسبة وهما محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية. بينما يتعلق الاسهام الثالث للدراسة الحالية باستنتاج مدى وجود سلطة حقيقية لممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من عدمه. وأخيراً، تحاول الدراسة الحالية أن تقدم اسهاماً علمياً في تطوير نظرية ترتيب بدائل التمويل في ظل اختلاف الاستراتيجيات التنافسية.

وعلى مستوى الأهمية العلمية، فتسهم الدراسة الحالية في تطبيق نظرية ترتيب بدائل التمويل بالعلاقة بين متغيرات البحث الرئيسية، وتحليل النظرة الايجابية للأطراف الخارجية ذوي الصلة بسوق الأوراق المالية للصي، وهو ما يؤدي الى تقديم أدلة عملية الى هيئة سوق المال للصي فيما يتعلق بجلب لحفظ على رؤوس الأموال الأجنبية؛ فضلاً عن تقديم الرؤى المهنية للمحللين الماليين والأطراف الخارجية ذوي الصلة بشأن التحركات السعيرية لأدوات التمويل بالدين وحقوق الملكية؛ فضلاً عن تقديم الدراسة أدلة عملية للقائمين على تنظيم مهنة المحاسبة في البيئة المصرية بأهمية الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات التنافسية للشركة في تطوير المعايير المهنية للمحاسبة.

5- خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة ودوافع اجرائها في البيئة المصرية وتحقيقاً لأهدافها وتطبيقاً لنظرية الدراسة الرئيسية على أرض الواقع يمكن للبحث تنظيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

- 5-1: ماهية ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية.
- 5-2: تحليل العلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة واعادة تبويب بنود القوائم المالية.
- 5-3: تحليل العلاقة بين ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية ومستوى تغطية المحللين الماليين.
- 5-4: تحليل العلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين.

5-5: دراسات سابقة وصياغة الفروض الاصائية للدراسة.

5-6: الدراسة التطبيقية.

5-7: خاتمة الدراسة (استنتاجات الدراسة، وتوصياتها، والمجالات البحثية المقترحة) وفي هذا الشأن، يمكن للبلث استعراض بقية محتويات الدراسة قصيلا على النحو التالي:

5-1: ماهية ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية:

تعتمد ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية على ادارة الأرقام المحاسبية المحققة لكل من الأرباح الجوهرية (McVay 2006; Mulchandani et al. 2024) والتدفقات النقدية التشغيلية (Lee 2012)، بالشكل التي يعظم من أداء الشركة ويحسن من صورتها أمام الأطراف الخارجية ذوي الصلة. وفيما يتعلق بإدارة أرقام الربح المحاسبية المحققة بقائمة الدخل فقد بينت دراسة (McVay 2006) أن المديرين الراغبين في تعظيم أرقام الربح المحاسبي بقائمة الدخل يقومون بتوجيه بنود للصروفات بقائمة الدخل في غير موضعها لمصحيح بما يسمح بتدنية للصروفات، أو توجيه بنود الإيرادات بقائمة الدخل في غير موضعها لمصحيح بما يسمح بتعظيم الإيرادات، وبالتالي تعظيم رقم مجمل الربح المحقق بقائمة الدخل.

وبالتالي، تتميز ممارسات اعادة تبويب بنود الدخل كأحد ممارسات ادارة الأرباح عن غيرها من بقية ممارسات ادارة الأرباح (ادارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، أو الادارة الحقيقية للأرباح) في ثلاثة جوانب هامة من حيث التأثير على أرقام الربح المحاسبي ونتائج الأعمال. أما الجلب الأول فهو تركيز ممارسات اعادة تبويب بنود الدخل على مكونات تحقق الدخل بشكل فري (أحد بنود الإيرادات أو للصروفات) بغرض توصيل الاشارات الايجابية للأطراف الخارجية ذوي الصلة بشأن توقع ايجابية الأداء المستقبلي لأحد بندي الإيرادات أو للصروفات حتى وان ترتب على تلك تعظيم رقم مجمل الربح، بينما تهدف ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية بشكل متعمد الى تعظيم أرقام الربح المحاسبي الواردة بقائمة الدخل (Bansal & Bashir, 2023).

ويتمثل الجلب الثاني من الاختلاف في مستوى انعكاس الأثر المستقبلي، فعلى الرغم من أن القاسم القاسم المشترك بين الممارسات الثلاثة لإدارة الأرباح (اعادة تبويب بنود قائمة الدخل، وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، والادارة الحقيقية للأرباح) هو رفع مستوى التوقعات الايجابية بشأن أداء الشركة المستقبلي؛ إلا أن ممارسات ادارة الأرباح على أساس الاستحقاقات والادارة الحقيقية للأرباح ينكس تأثير سياساتها على أرقام الربح المحاسبي المحقق للفترات المستقبلية لأن كلاهما يتبع الممارسات التي من شأنها تعظيم الربح الحالي على حساب الفترات المستقبلية؛ أما أما ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل فلا تهدف الى انتهاج تلك الممارسات وإنما تتبع هـط

قط محاولة تحقيق التوازن بين الأرقام المعروضة بقائمة الدخل للإيرادات والصروفات بالفترة الحالية (Abernathy et al., 2014).

وأخيراً، يظهر الجلب الثلث من الاختلاف في انخفاض تكلفة ادارة الأرباح باستخدام ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل عن ممارسات ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات أو الادارة الحقيقية للأرباح، وذلك لأنها لا تهدف أساساً الى تقديم نتيجة أعمال نهائية مخالفة لما يجب أن تكون على غرار ما تقدمه الممارسات الأخرى لإدارة الأرباح، وإنما تهدف الى تحقيق التوازن هــط بين بنود الإيرادات والصروفات المعروضة بقائمة الدخل فان تم تعظيم أو تخفيض رقم مجمل الربح في المرحلة الأولى سينعكس لك الأثر مرة أخرى في المرحلة الثانية قبل الوصول الى رقم صافي الربح، ومن ثم لن تكون هذه الممارسات مضرّة من وجهة نظر الهيئات التنظيمية أو المراجعين الخارجيين (Malikov et al., 2018).

ونتاجاً لذلك، أكدت الهيئات المهنية على أن طريقة عرض القوائم المالية لها أكبر الانعكاسات الانعكاسات على توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية باعتبارهم أصحاب رؤوس الأموال الأموال المقدمة للشركة، حيث أن طريقة عرض القوائم المالية هي لطريقة التي يمكن من خلالها خلالها توصيل الاشارات الايجابية أو السلبية للأطراف الخارجية ذوي الصلحة (Lin et al., 2020) (2020). وقد ارتبطت دوافع المديرين بممارسات ادارة الأرباح من خلال اعادة تبويب بنود القوائم القوائم المالية، برغبة لشركات المتعثرة بلظهار صورة غير حقيقية للوضع المالي للشركة، أو التأثير التأثير على سوق رأس المال، أو الدوافع التعاقدية لمصادر التمويل، أو محاولات استغلال ضعف ضعف التشريع لتحقيق لمصالح الشخصي للمديرين، فضلاً عن ارسال اشارات ايجابية عن أداء الشركة لحالي الشركة لحالي والمستقبلي من خلال تحقيق مستهدفات الأرباح التشغيلية بما يتوافق مع توقعات المحللين المحللين الماليين (محمود، 2023 أ، ب).

وفي خضم ممارسات ادارة الأرباح العادية الأخرى بخلاف اعادة تبويب بنود قائمة الدخل، يتولد يتولد الدافع لدى المديرين نحو تغطية تلك الممارسات بخفض فجوة الاستحقاقات المحاسبية بين صافي صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يؤدي يؤدي الى ظهور النوع الثاني من ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية بقوة وهو ممارسات اعادة اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية (Mulchandani et al. 2024). وتحدث تلك الممارسات الممارسات عند اعادة تبويب التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية الى التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية، وكذلك اعادة تبويب التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية ضمن التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التشغيلية (Caban-Garcia Garcia et al., 2020)، وبذلك ترمي تلك الممارسات من اعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية الى الى تضخيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية اما بغرض التغطية على مجموعة من ممارسات ممارسات ادارة الأرباح العادية أو بغرض استغلال مرونة المعايير المحاسبية في توصيل صورة صورة مُضلّ لهذه التدفقات من الأنشطة التشغيلية، حيث أنها تعكس أداء العمليات التجارية المنتظمة

المنتظمة والمتوقع تكرارها والتي من المرجح أن تستمر في المستقبل، وبالتالي توفير معلومات أكثر أكثر ملاءمة وخص مستوى عدم تمثيل المعلومات (Bhandari & Iyer, 2013). وتأسيساً على ذلك، يمكن إعادة تبويب بنود قائمة الدخل بأحدى ثلاث بنود أساسية وهي: الإيرادات والصروفات والتدفقات النقدية. ففي حالة تعدد التبويب لخطئ لبنود الإيرادات والصروفات تضخم الأرباح الجوهرية إما من خلال نقل الإيرادات غير التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية أو من خلال نقل للصروفات التشغيلية إلى للصروفات غير التشغيلية، ومن ثم لن يتأثر رقم صافي الربح النهائي بكلا الحالتين على الرغم من تضخم الأرباح الجوهرية (التشغيلية) (Athanasakou et al., 2009). وبالمثل في حالة إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية من خلال تضخم التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام التدفقات النقدية التمويلية أو الاستثمارية لن يتأثر صافي التدفقات النقدية النهائي لاجمالي الأنشطة الثلاثة، ومن ثم لن تتأثر التدفقات النقدية المستقبلية (Nagar and Sen, 2016).

وبشكل عام، يحقق أسلوب إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود القوائم المالية العديد من المزايا لدى الشركة، حيث يصعب اكتشافها من قبل المراجع الخارجي نظراً لاتمام تلك الممارسات من الممارسات من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، عدم قدرة هذا التبويب على التغيير في رقم صافي الربح النهائي ومن ثم استقراره بما يدل على عدم وجود أي تلاعب بنتائج الأعمال، الأعمال، ومن ثم فالمراجع الخارجي لن يعطي اهتماماً للكف عن حسابات ذات صلة التي تم استغلالها لتحقيق استراتيجيات التبويب لخطئ والمتعمد للقوائم المالية (Bansal & Bashir, 2022; Dao et al., 2023). وفي نفس السياق، تحقق عمليات إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية نفس المزايا من حيث صعوبة الاكتشاف أو عدم التأثير على صافي التغيرات في النقدية كخرج نهائي في قائمة التدفقات النقدية (Mulchandani et al. 2024). وعلاوة على ذلك، يحقق كلا النوعين من أنواع إعادة تبويب بنود القوائم المالية انخفاض في تكلفة التنفيذ عن الممارسات الأخرى لإدارة الأرباح سواء كالت الإدارة الحقيقية أو الإدارة باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، فكلما النوعين يعد بمثابة معالجة محاسبية شكلية لبنود قائمتي الدخل والتدفقات النقدية، إلا أن لها انعكاسات جوهرية حقيقية على تقييم المستثمرين والمحللين الماليين لموقف الشركة المالي المالي والاقتصادي لحقيقي بسوق الأوراق المالية، فضلاً عن انعكاساتها الجوهرية على كفاءة التعاقدات التعاقدات التمويلية المختلفة للشركة (Li, et al., 2022).

وفي ذات السياق، يرى البحث أن تحقق الدافع الرئيسي للشركة نحو ممارسات إعادة تبويب بنود قائمتي الدخل والتدفقات النقدية هو التأثير على توجهات الأطراف الخارجية من مستخدمي التقارير المالية سواء من المنظور التقييمي الخاص بقية الشركة في أعين الخارجيين أو المنظور التعاقي الخاص بشروط التمويل من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين.

2-5: تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة وإعادة تبويب بنود القوائم

المالية:

تعتبر الاستراتيجية التنافسية عن القرارات التي تتخذها ادارة الشركة في السوق التنافسية لصناعة، وذلك بغرض الوصول على ميزة تنافسية تميزها عن غيرها بما يضمن لها البقاء في السوق (Asdemir et al., 2017). وفي هذا الشأن، استقر الفكر المحاسبي على أن استراتيجية التميز (Differentiation) هي التي تهدف الى الابداع في تقديم المنتجات، وأن استراتيجية زيادة التكلفة (Cost Leadership) هي التي تسعى الى اختراق السوق من خلال تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد واختراق السوق بأقل سعر ممكن (Blocher et al., 2017).

ويحتاج تنفيذ كل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات الى مستوى معين من الموارد، فاستراتيجية التميز تركز على النمو الاصيلي من خلال زيادة مستوى الابداع والتعرض للمظهر المتعلقة باستخدام المنتجات الجديدة والفرص السوقية. ولهذا السبب تسعى المنشآت ذات استراتيجية التميز الى الاستثمار في نفقات البحوث والتطوير والأشطة التسويقية في محاولة لتحقيق الاستجابة السريعة للتحديات البيئية من خلال خلق التكنولوجيات المتعددة لشكيلة المنتجات المختلفة مما يؤدي الى زيادة حجم التكلفة الثابتة المرتبط بالموارد وانخفاض مرونة هيكل التكلفة، والعكس في المنشآت ذات استراتيجية زيادة التكلفة (Bentley et al., 2013).

وتأسيساً على ذلك، في حالة اتباع الشركة لاستراتيجية زيادة التكلفة تحاول الشركة تغليب جذب الكفاءة على الجولب الأخرى الخاصة بالابداع وتحقيق رضا العميل؛ أما في حالة اتباع الشركة لاستراتيجية التميز فهي تسعى الى تغليب جولب الابداع على الجولب الأخرى الخاصة بالكفاءة، وهو ما يستلزم تحديد مستوى الموارد اللازم لتنفيذ استراتيجية معينة من استراتيجيات الأعمال ومعرفة احتمالية تقبّل لطب بالسوق ومواجهة ظروف عدم التأكد.

ومن هذا المنطلق، تظهر العلاقة الوطيدة بين استراتيجيات الأعمال المتبناه وممارسات ادارة الأرباح، حيث أن اختيار السياسات المحاسبية لسجّل المعاملات المالية والأحداث الاقتصادية بالقوائم المالية يعتمد على قرارات الشركة الخاص بحجم الاستثمار في الأصول (Ameer & Othman, 2021). فعلى مستوى لجلب المتعارف عليه من عمليات ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية تكون الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تكون أكثر استقراراً في تحقيق الأرباح نتيجة عدم توجه الشركة نحو ضخ الاستثمارات الرأسمالية والتركيز على تحقيق الكفاءة في نطاق الدخل التشغيلي لمواجهة ضغوط لسوق وتنبؤات الربحية المتوقعة للشركة (Bansal & Bashir, 2023). وعلى مستوى الادارة الحقيقية للأرباح فالشركات المتبعة المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تحاول طمأنة المستخدم الخارجي للقوائم المالية بشأن الأداء التشغيلي للشركة ومن ثم اتباع سياسات الانتاج التي تحقق وفورات لحجم الكبير وما يتبعها من تخفيض في التكلفة التشغيلية وزيادة الدخل التشغيلي (Agustia et al., 2020)، وبالتالي تكون الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة أكثر توجهها نحو الادارة الحقيقية للأرباح من ممارسات ممارسات ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية (Detjen & Webber, 2017).

أما الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز فغالباً ما تكون من الشركات الكبرى صاحبة رؤوس رؤوس الأموال والأكثر تأثيراً في أسواق رأس المال ومن ثم فهي تسعى الى ضخ الاستثمارات الرأسمالية المستمرة ونفقات البحث والتطوير، وبالتالي لا تعاني هذه الشركات من انخفاض الدخل التشغيلي وإنما تسعى الى تحقيق رقم صافي ربح يحقق مستهدفات المحللين الماليين، ومن ثم فهي أكثر ميلاً نحو ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية (Bansal & Bashir, 2023).

وطبقاً لنظرية ترتيب البدائل التمويلية (Pecking Order Theory) تقوم لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز بتلبية احتياجاتها التمويلية من الصلار الداخلية أولاً، نظراً لارتفاع هوش الربحية والأرباح المحتجزة لديها. وبالتالي تظهر ميولها نحو ممارسات ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية عن ادارة الأرباح الحقيقية (Zhang, 2021). أما الشركات الرائدة في التكلفة فلا تملك من الاحتاطيات ما يكفيها لتلبية احتياجاتها التمويلية ومن ثم فهي تحاول استرضاء أصحاب رؤوس الأموال والمحفظة على الشكل الايجابي للدخل التشغيلي للشركة، ولذلك تكون أكثر ميلاً نحو الادارة الحقيقية للأرباح (Asdemir et al., 2017). ومن هذا المنطلق، صُح العلاقة العكسية بين الادارة الحقيقية للأرباح والادارة على أساس الاستحقاقات المحاسبية في ظل اختلاف الاستراتيجيات التنافسية المتبعة.

وفيما يتعلق باعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية لتحسين صورة التدفقات النقدية التشغيلية، فمن الواضح أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تكون هي الأكثر اتباعاً لتلك الممارسات نتيجة اعتمادها بشكل متزايد على ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية، وبالتالي فاعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية من شأنه تقليل فجوة الاستحقاقات المحاسبية وإظهار المزيد من جودة الاصحاح المحاسبي بالقوائم المالية (Li et al., 2022). أما لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة فتكون أقل توجهها نحو ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية نتيجة تركيزها على تحسين الأداء التشغيلي للشركة بشكل عام دون أن تولي أي اهتمام للتغير في رقم صافي الربح النهائي بقائمة الدخل (Zhang, 2021).

وبشكل عام، فإن ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية تهدف الى تحسين صورة الشركة أمام الأطراف الخارجية نوي للصلحة من خلال التركيز على الأداء التشغيلي سواء فيما يخص مجمل الربح التشغيلي أو فيما يخص التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثم ترتبط تلك الممارسات بمعنى توافر الدوافع الرئيسية للشركة نحو ادارة الأرباح (عنان، 2024؛ محمود، 2020).

فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تسعى بشكل دؤوب نحو خفض التكلفة من خلال الخبرات المتراكمة والاستثمارات الرأسمالية الكبيرة وتحقيق الرقابة الفعالة على التكلفة وتدنية وتدنية الانفاق على أنشطة البحث والتطوير، ونشاط المبيعات والاعلان وغير تلك من الأنشطة (Bentley et al., 2013). وبالتالي، تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة

التكلفة أقل تكبدًا للصروفات الدورية وغير الدورية للحفاظ على الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تظهر تظهر احتمالية للصروفات الأكبر والأكثر تكرارا لتعطي لشركة فرصة أكبر نحو اعادة تبويب بنود بنود للصروفات بقائمة الدخل.

ونظرا لأن الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتسم بخفض حجم أرباحها المحتجة وأرباحها التشغيلية واعتمادها المتزايد على الاستثمار في الأصول الثابتة للحفاظ على الميزة التنافسية من خلال التكلفة المنخفضة فانها تميل الى الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها من خارج المنشأة، وغالبا ما يهتم المقرضون بالتركيز على الأداء التشغيلي للشركة عند ابرام عقود الدين، وبالتالي يزداد الحافز لى لشركات نحو اعادة تبويب بنود للصروفات لتعظيم قيمة الدخل التشغيلي أمام المقرضين (Demerjian and Owens, 2016). بالإضافة الى ذلك، ترتبط مكافآت المديرين التنفيذيين بالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة بالمقاييس المالية الخاصة بالربح التشغيلي، وهو ما يؤدي الى زيادة الدافع لى المديرين نحو زيادة الدخل التشغيلي على الأجل القصير من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات بقائمة الدخل (Bansal & Bashir, 2023).

أما لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز فهي غالبا ما تكون أكثر ميولا نحو التميز الانتاجي من من خلال المزيد من الاستثمارات في البحوث والتطوير، حيث أنها تسعى الى تحقيق التميز من خلال انتاج منتجات فريدة مرتفعة الجودة تميزها عن غيرها من المنافسين، وهو ما يحقق المزيد من المنافع للعملاء وعرض منتجاتها بأسعار أعلى من المنافسين. تحتاج لشركات المتبعة لاستراتيجية لاستراتيجية التميز الى المزيد من التقدم التكنولوجي والأصول المتحصنة والعمالة الفنية المدربة فضلا المدربة فضلا عن المزيد من الموارد والمواد الخام للنتاج، ومن ثم فهذه الاستراتيجية غالبا ما يتم يتم تطبيقها من خلال لشركات الكبيرة الأكثر ربحية (Ameer and Othman, 2021). وغالبا وغالبا ما تتنوع استثمارات هذه الشركات الى حد كبير وبالتالي يرتفع حجم ايراداتها من الأنشطة الأنشطة العرضية الى حد كبير قد يفوق حجم الايرادات المتصل عليها من ممارسة النشاط العلي العلي للشركة، ولغرض تحسين صورة الأداء التشغيلي للشركة أمام الأطراف الخارجية نوي للصلحة فهي للصلحة فهي تكون أكثر توجهها نحو اعادة تبويب بنود الايرادات (Bansal & Bashir, 2023).

بالإضافة الى ذلك، فالشركات الكبرى المتبعة لاستراتيجية التميز تكون أكثر تعرضا لضغوط لسوق لضغوط لسوق وتلبية احتياجات مستهدفات الأرباح المحددة من قبل المحللين الماليين، كما ان لشركات الشركات الكبرى المتبعة لاستراتيجية التميز غالبا ما تقدم متجات فريدة متميزة ترتبط بحزمة كبيرة من كبيرة من خدمة ما بعد البيع وهو يزيد من حجم الدورة التجارية ويؤثر على حسابات العملاء من من المدينين والدائنين وسياسات ادارة المخزون، ويجعل دورة رأس المال العمل أعلى، وهو ما يجعل يجعل من عملية الاعتراف بالايراد بين الفترات أمرا بالغ لصعوبة نظرا لتحقق المعاملات المالية على المالية على أكثر من فترة مالية فضلا عن احتمالية توريد النقدية المرتبط بهذه المعاملات في فترات

فترات مختلفة عن فترة تلبية الخدمة أو تقديم المنتج، ومن ثم تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية لاستراتيجية التميز أكثر توجهًا نحو إعادة تبويب بنود الإيرادات (Li et al., 2022).

وترتيبًا على ما تقدم، يتبين للبلث أن توجه الشركة نحو إحدى ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية يمنعها من ممارسة الأخرى للشركة التي تتوجه نحو إعادة تبويب بنود الإيرادات قد لا تحتاج إلى إعادة تبويب بنود للصروفات والعكس بالعكس، بينما تصبح ممارسات إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية هي النتيجة لحتمية لتوجه الشركة نحو إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية. وفي النهاية تصبح نظرية ترتيب البدائل التمويلية هي الأكثر تأثيرًا على سلوك الشركة نحو إحدى الممارسات دون الأخرى في إطار اختلاف الاستراتيجيات التنافسية.

3-5: تحليل العلاقة بين ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية ومستوى

تغطية المحللين الماليين:

لطلاقًا من نظرية الوكالة التي قضي بالفصل بين الملكية والادارة تظهر العديد من مظاهر التبليين التبليين المعلوماتي بالقوائم المالية، وهو ما يدفع ادارة الشركة نحو الصرف بشكل انتهائي بالقوائم المالية لتحقيق النتائج المالية التي تحقق مصالحهم لخصية غض النظر عن صالح بقية الأطراف الأطراف الأخرى نوي للصلحة. ونتاجًا لذلك، تتجه ادارة الشركة للصرف انتهازيا نحو نتائج الأعمال الأعمال بالقوائم المالية نتيجة توافر أحد دافعين أولهما يتعلق بالسوق والآخر يتعلق بالدوافع التعاقدية؛ وتظهر الدوافع السوقية عند قيام ادارة الشركة بتحقيق نتائج الأعمال التي من شأنها التأثير التأثير على مجموعات مختلفة من الأطراف لاجرية ذي للصلحة بخلاف المقرضين (Lin, et al., 2020) عقود الدين، ومن ثم تكون أكثر توجهًا نحو استمالة المقرضين بغرض تحقيق النتائج المالية المرغوبة المرغوبة لديهم (Xue & Lu, 2024; Fan et al., 2019).

وفي إطار الدوافع السوقية، يمكن اعتبار المحللين الماليين أحد أهم الأطراف نوي للصلحة وتسهم وتسهم تنبؤاتهم في توجيه العديد من القرارات الاستثمارية في سوق الأسهم وتحقيق كفاءة عقود الدين، فقد أشارت العديد من الأدبيات المحاسبية (e.g. Bartov & Mohanram, 2014; Alfonso et al., 2015; Ayres et al., 2017; Fan et al., 2019; Xue & Lu, 2024) إلى أن هؤلاء المحللون الماليون يقومون بإعادة تقييم توقعاتهم بشأن الأرباح المستقبلية للشركات المختلفة بعد ظهور اعلانات الأرباح لتلك الشركات. فإذا ما كُلت الأرباح الفعلية للشركة للشركة أعلى أو أدنى من توقعات المحللين الماليين فإن المحللين الماليين سيقومون بمراجعة تنبؤاتهم تنبؤاتهم المستقبلية للأرباح صعودًا وهبوطًا (Xue & Lu, 2024). وبالتالي عندما تتوجه الشركات نحو إعادة تبويب بنود القوائم المالية بغرض زيادة الأرباح الجوهرية في إحدى الفترات قد لا الفترات قد لا يستمر تلك لفترة زمنية طويلة في المستقبل نتيجة انعكاس تلك الممارسات في الفترات الفترات اللاحقة، وعليه إذا فُصح للمحللين الماليين أن الزيادة في الأرباح الجوهرية كان أمرا استثنائيًا وغير متوقعا نتيجة ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية غالبا ما يتم تجاهلها وعدم

وعدم النظر إليها بعين الاعتبار عند اعداد التوقعات المستقبلية لأرباح تلك لشركات (Bradshaw, et al., 2016). أما الارتفاعات لطيفة بالأرباح الجوهرية غالبا ما تكون محل اهتمام المحللين الماليين عند تقدير التوقعات المستقبلية بالأرباح، حيث يمكن اعتبارها تحسنا بالأداء بالأداء التشغيلي للشركة (Xue & Lu, 2024).

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار مستوى الزيادة في الأرباح الجوهرية هو المحدد الرئيسي لتنبؤات المحللين الماليين بشأن ممارسات عادة تبويب بنود القوائم المالية، حيث أن الزيادة غير العادية في الأرباح الجوهرية يفسرها المحللون الماليون على أنها ممارسات حقيقية لاعادة تبويب بنود القوائم المالية أما الزيادات لطيفة يعتبرها المحللون الماليون زيادات نتيجة التحسن بالأداء التشغيلي للشركة (Pan et al., 2019). ولكن ما يثار في هذا الجلب هو التساؤل بشأن تحقق الأدلة الدامغة من وجهة نظر المحللين الماليين على أن مقدار الزيادة في الأرباح الجوهرية تصلح لأن تكون محددا رئيسيا لممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية من عدمه.

فالتحسن في الأداء التشغيلي للشركة من خلال الأرباح الجوهرية سواء كان كبيرا أو صغيراً يعطي العديد من الاشارات للمحلل المالي على جودة الأداء التشغيلي للشركة وما يتبعه من تحسينات مختلفة في الأرباح الجوهرية، إلا أن اهتمام المحلل المالي وتعظيمه للشركة عندما يرتبط بحجم التحسن في الأداء التشغيلي يتجاهل بذلك دراسة الأداء الحقيقي للشركة، ومن ثم يصبح معيار الاستمرارية في تحسن الأداء التشغيلي أحد أهم المحددات الرئيسية التي يمكن أن يعتمد عليها المحلل المالي في الحكم على جودة الأرباح التشغيلية للشركة بعيدا ن ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية (Givoly et al., 2011).

ومن هذا المنطلق، قد تسهم تغطية المحللين الماليين في فرض المزيد من القيود على الصنفات الانتهازية للإدارة بشأن ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال تجاهل الزيادات المرتفعة في الأرباح الجوهرية؛ أو أنها قد تسهم في تحقيق المزيد من الدوافع لدى المدير التنفيذي نحو ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية لتحقيق الأرباح المتوقعة من قبل المحللين الماليين واسترضاء الأطراف الأخرى نوي للصلحة (Gu & Chen, 2004).

فاذا ما تم النظر الى الدور الرقابي للمحللين الماليين في اكتشاف ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية فينبع من حرص المحللين الماليين على اصدار تنبؤات وتوصيات دقيقة للحفاظ والحفظ على سمعتهم، ومن ثم زيادة الدافع لديهم نحو تحليل المعلومات المرتبطة بالشركات للوصول الى الوصول الى الأداء الحقيقي لها، وخصوصا في ظل ما يتمتع به المحللون الماليون من خبرة مرتفعة في مرتفعة في مجال تحليل الأرقام المحاسبية التي تضمنها التقارير المالية (Caban-Garcia et al., 2020).

وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي ارتفاع مستوى تغطية المحللين الماليين للشركة الى زيادة دوافع دوافع الشركة نحو ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية بغرض تحقيق مستهدفات الأرباح المطروحة من وجهة نظر المحللين الماليين، وهنا يظهر توفيق الأهداف بين ادارة الشركة والمحللين

والمحللين الماليين، ففي الوقت التي تسعى فيه ادارة الشركة نحو تحقيق مستويات الربحية المستهدفة من المستهدفة من وجهة نظر المحللين الماليين للتأثير في قرارات بقية الأطراف الأخرى ذي الصلة، يتولد للصحة، يتولد لدى المطل المالي فس الدافع من حيث لحرص على تحقيق المزيد من الأرباح بالحفظ على بالحفظ على مصداقية تنبؤاتهم أمام المستثمرين، وهو ما يؤدي الى حدوث التوطؤ غير المتعمد بينهما، بينهما، بغرض حصول كل منهما على منفعة لشخصية (Call et al., 2009).

وعلى جلب الدوافع التعاقدية، تضح أهمية قائمة التدفقات النقدية عند ابرام عقود الدين مع المقرضين حيث أنه غ الب ما يتم الاعتماد على نسبة الدين الى اجمالي التدفقات النقدية من الأنشطة الأنشطة التشغيلية (أو ما يسمى بنسبة تغطية الدين) للحكم على مستوى الملاءة المالية للشركة وقدرتها وقدرتها على الوفاء بديونها، ولذلك تظهر الدوافع الانتهازية لدى مديري لشركات نحو التلاعب بنتائج بنتائج الأعمال في التدفقات النقدية بغرض تقليل احتمالية التقب في اتفاقيات عقود الدين، حيث يذب يذب اهتمامها على الوفاء بالشروط التعاقدية في عقود الدين، وهو ما يسهم في الاعتماد على الخيارات المحاسبية التي تحقق النتائج المرغوبة بالقوائم المالية (Fan et al., 2019). وعلى الرغم الرغم من ذلك، تتفق قدرة شركة على اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية على حب نوع نوع المقرض، فالمقرضين من المؤسسات مثل البنوك والشركات المناظرة بقدرة اشرافية أعلى على على قدرة الشركة على الوفاء بديونها والتزاماتها تجاه المقرضين والتحقق من واقعية الأرقام المقدمة المقدمة بالقوائم المالية، وهو ما يؤدي الى تقليل مشكلة الاختيار العكسي وزيادة القدرة على رقابة رقابة ادارة الشركة وحماية أموالهم المقترضة (Malikov et al., 2019). أما المقرضين من حملة حملة لسندات في سوق الدين باعتبارهم من الأطراف الخارجية عن شركة فهم يعتمدون بشكل مكث بشكل مكث على الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ومن ثم تتخض قدراتهم على الوصول الى الوصول الى المعلومات الحقيقية داخل لشركة، فضلاً عن ضعف قدراتهم الرقابية على الأنشطة التشغيلية التشغيلية للشركة، ومن ثم تصبح ادارة الشركة أكثر ميلاً نحو زيادة أرقام التدفقات النقدية التشغيلية التشغيلية لتحسين الأداء أما المقرضين وخض مدفوعات الفائدة الى المقرضين (Caban-Garcia et al., 2020).

تأسيساً على العرض السابق، يرى البحث أن الدوافع السوقية تحفز لسلوك الانتهازي للمدير التنفيذي للشركة نحو اعادة تبويب بنود قائمة الدخل للتأثير في قرارات المستثمرين لخارجية بخلاف المقرضين، حيث يذب اهتمام المدير التنفيذي في هذه لحالة بتحسين صورة الشركة أمام المستثمرين ولحفظ على قيمة لشركة في سوق الأسهم؛ أما الدوافع التعاقدية فتحفز لسلوك الانتهازي للمدير التنفيذي نحو اعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية بغرض الحفظ على كفاءة تعاقدات الدين مع المقرضين من خارج المنشأة.

وترتيباً على نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية، تظهر الممارسات الانتهازية للمدير التنفيذي التنفيذي لشركة في اطار الدوافع التعاقدية من خلال اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم ومن ثم يعتمد المطل المالي على نتائج التدفقات النقدية التشغيلية وتقديم التوصيات الايجابية

بأسواق الدين للمقرضين المختلفين (Baik et al., 2016). وفي إطار نظرية الوكالة وما تقضيها من تقضيها من فصل الملكية عن الإدارة، تظهر الممارسات الانتهازية للمدير التنفيذي للشركة في إطار الدوافع السوقية من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لتلبية مستهدفات الأرباح للمحللين الماليين عقب اعلانات الأرباح المتتالية (Chae & Nakano, 2015).

وفي هذا الشأن، يضح أن تغطية المحللين الماليين ساهت في تحفيز ممارسات إعادة تبويب بنود تبويب بنود القوائم المالية بشكل عام، سواء كان بدافع التعاقد لتلبية احتياجات التمويل أو بدافع السوق السوق في ظل مقضيات نظرية الوكالة؛ ولذلك نخس الدور الرقابي للمحللين الماليين في ظل ارتفاع ارتفاع رغبات إدارة الشركة على تلبية احتياجاتها التمويلية أو الشخصية (Bansal et al., 2021).

ومن هذا المنطلق، يتفق الدور الرقابي للمحللين الماليين على مستوى امكانياتهم في اكتشاف اكتشاف ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية، فإذا كان لدى المحلل المالي القدرة على تفسير تفسير الأرقام المحاسبية ومدلولاتها بشكل عالي، استطاع الكف عن ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم بنود القوائم المالية وتقديم التوصيات السلبية بشأن الاقراض أو الاستثمار (Ha & Thomas, 2020). ويتبنى وجهة النظر الخاصة بدراسة (Pan et al., 2019) المتعلقة بأن اكتشاف ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية من قبل المحللين الماليين يبنى على أساس حجم التغير في في الأرباح الجوهرية يضح ان الدور الرقابي سيقتصر فقط على اكتشاف ممارسات إعادة بنود قائمة قائمة الدخل دون الكف عن ممارسات إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية.

وبناء على ذلك، يستخلص البحث أن الدور الرقابي للمحللين الماليين مازال محدوداً الى حد كبير ولا يمكنه تفسير العلاقة بين ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية وممارسات تغطية المحللين الماليين، ويصبح لسلوك الانتهازية هو الأكثر تفسيراً للعلاقة بين ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية وممارسات تغطية المحللين الماليين في ظل المفاضلة بين الدوافع السوقية والدوافع التعاقدية.

4-5: تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين

الماليين:

تلعب استراتيجيات إدارة التكلفة دوراً حاسماً في تشكيل سياسات الشركة والتأثير على مظهر مظهر لشركة بما فيها الممارسات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية (Habib & Hasan, 2017). وفي هذا الشأن، يخفف تأثير المعلومات الواردة بالقوائم المالية باختلاف الممارسات المحاسبية المبنية على الاستراتيجية التي تبنتها الشركة، وهو ما ينكس بشكل مباشر على أسواق أسواق رأس المال وما يحويه من معلومات تتعلق بالتداول بين الأطراف المختلفة المتعاملة بتك الأسواق (Khedmati et al., 2019). فالدور الرئيسي والمحوري لأسواق رأس المال هو انتاج انتاج وتجميع المعلومات الناشئة من الاطراف المختلفة المتعاملة فيها من المضاربين ووسطاء

المعلومات، حيث تحمل أسعار الأسهم معلومات مفيدة للضاربين بشأن لحفظ على استثماراتهم واتخاذ واتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة لشراء الأسهم (Hong et al., 2000). وتؤثر استراتيجية ادارة التكلفة التي تتبناها الشركة على العديد من معطيات المعلومات المختلفة أمام الأطراف المتعاملة بأسواق رأس المال، فلشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة تحاول السيطرة على التكلفة والحفظ على مستويات مستقرة من الحصص لسوقية، بينما تسعى الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحديث منتجاتها وخدماتها بشكل مستمر من خلال الابداع في انتاج المنتجات (Lim et al., 2018). ولذلك يؤدي اختلاف استراتيجية ادارة التكلفة الى اختلاف التأثير على مخرجات القوائم المالية، فعلى مستوى الاصحاح المحاسبي يقص أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز أكثر توجهها نحو زيادة مستوى الاصحاحات الاختيارية المتكررة (وهو ما يساهم في ادارة وتوجيه تنبؤات المحللين الماليين ومستوى تعقيتهم للشركة) وجذب مستويات أعلى لتغطية المحللين الماليين عن نظيرتها من لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة (Navissi et al., 2017). وبالتالي يؤدي اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة الى زيادة مستوى الاصحاح المحاسبي للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز عن نظيرتها من لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة وهو ما يؤدي الى زيادة المعلومات المتعلقة بالصناعة والتي تؤثر بشكل مباشر على أسعار الأسهم، ومن ثم يصبح التغير في أسعار الأسهم أكثر وضوحاً مع مستويات الاصحاح الاختيلري الواردة بالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز (Asdemir et al., 2017).

بالاضافة الى ذلك، تؤثر استراتيجية ادارة التكلفة أيضاً على نوع المعلومات المتاحة للجمهور من للجمهور من المتعاملين في أسواق رأس المال، فلشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تكون أكثر توجهاً توجهها نحو حب الأنباء غير السارة عن جمهور المتعاملين بأسواق رأس المال عن نظيرتها من لشركات من لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة وهو ما يؤدي الى زيادة مستوى الاحتمالية المستقبلية المستقبلية لحدوث انهيار سعر لسهم (Balsam et al., 2011). كما يؤدي اختلاف استراتيجية ادارة التكلفة الى التأثير على محتوى الاصحاح المحاسبي الوارد بالقوائم المالية من حيث لصياغة لصياغة والنطاق وجوهر الاصحاح المحاسبي بالشركة، ولذلك تنخفض قابلية القوائم المالية للقراءة بالشركات للقراءة بالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز عن نظيرتها من لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة ريادة التكلفة على الرغم من ارتفاع مستوى الاصحاح المحاسبي الاختيلري بالأولى عن الثانية، ويرجع ويرجع ذلك الى ميل الأولى نحو حب الأنباء غير السارة عن جمهور المتعاملين (Bentley-Goode et al., 2019).

وفي ذات السياق، تحاول الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز جذب المزيد من مستوى تغطية تغطية المحللين الماليين عن نظيرتها من لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة، وذلك لتحقيق رؤية لتحقيق رؤية أكثر وضوحاً عن لشركة أمام جمهور المتعاملين وهو ما يؤثر بشكل مباشر على عوائد عوائد الأسهم (Habib & Hasan, 2017). كما أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز لديها

خبرات أعلى في التلاعب بالقوائم المالية عن نظيرتها من شركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة التكلفة على الرغم من ارتفاع الجهود المبذولة من المراجع الخارجي في ذلك النوع من الشركات، وبالتالي يتبين ارتفاع تكلفة تشغيل المعلومات بالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز عن نظيرتها من شركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة (Zhang, 2021).

وفي خضم العلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين، يمكن النظر الى النظر الى قناتين مختلفتين لتحليل العلاقة بينهما، تتعلق الأولى منها بقناة نقل المعلومات، وتتعلق الأخيرة بوجود قناة رسمية لتداول المعلومات والاتجار فيها (Hong et al. 2000). وفيما يتعلق يتعلق بالقناة الأولى لنقل المعلومات، فظراً لما تنسم به الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز من قدرة قدرة على تحقيق مستويات فصاح إختياري أعلى وما تنسم به الأسهم من ارتفاع مستوى حساسيتها حساسيتها للتغير في الأسعار وفقاً للمعلومات الفصح عنها فإن المعلومات المتعلقة بها تكون أكثر أكثر سهولة في التداول عن نظيرتها من شركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة، وهو ما يؤدي الى يؤدي الى تدنية التكاليف التشغيلية للمحللين الماليين وزيادة معدلات استخدام المعلومات مما يؤدي الى يؤدي الى ارتفاع كفاءة تغطية المحللين الماليين (Zhang, 2021). وفيما يتعلق بالقناة الثانية المتعلقة بوجود قناة رسمية لتداول المعلومات والاتجار فيها، فالمحللين الماليين يقدمون المعلومات المعلومات التي تسهم في المساعدة على تحديد الأسهم المسعرة بغير سعرها الحقيقي وتوليد عمولات عمولات التداول لشركات الوساطة الخاصة بهم، وبالتالي يؤدي وجود قنوات رسمية لتداول المعلومات والاتجار فيها الى زيادة الأنشطة التجارية واحتمال المنقصة بين المحللين الماليين والقنوات والقنوات الرسمية للتداول، وهو ما يؤدي الى زيادة تكلفة جمع المعلومات من قبل المحللين الماليين، الماليين، ومن ثم عاقبة قدراتهم على تغطية لشركات المتعددة، ومن ثم تصبح تغطية المحللين الماليين الماليين في هذه الحالة انتقائية تعتمد على مدى توفر المعلومات عن أسعار الأسهم، والتي تخفف في تخفف في طبيعتها باختلاف الاستراتيجية التنافسية التي تتبعها الشركة (Asdemir et al., 2017). 2017).

إن المعلومات التي يصل عليها المحللين الماليين تنعكس الى حد كبير على تنبؤاتهم المستقبلية بشأن أداء الشركة، حيث يعتمد المحللون الماليون على مصدرين أساسيين من مصادر المعلومات، أولهما يتعلق بالمعلومات المتاحة المشتركة لكل المحللين في السوق، والثانية تتعلق بالمعلومات الخاصة التي يتم تجميعها بشكل فردي لكل حالة وحدها من المحللين الماليين (عبد الرحيم، 2022). وبالتالي، كلما كملت الاستراتيجية التي تتبعها الشركة أكثر وضوحاً أمام المطل المالي كلما تحسنت المعلومات العامة والخاصة التي يجمعها المطل المالي وهو ما ينعكس بشكل جلي على تنبؤاتهم المستقبلية، وذلك لأن تعقد بيئة أعمال الشركة يتوق الى حد كبير على الاستراتيجية التنافسية التي تتبعها إدارة الشركة ومن ثم اختلاف المعالجة المحاسبية للعمليات التشغيلية (Agustia et al., 2020).

فالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز وما تعتمد عليه من ابداع في تقديم المنتج والعلامة التجارية تنسم بالاعتماد المتزايد على المزيد من الأصول غير الملموسة، وهو ما يضطرها الى اتباع اتباع لسياسات المحاسبية التي تؤدي الى ظهور حالات عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية، والمزيد والمزيد من التبيل المعلوماتي، وخلق حالة عدم التوفيق بين الايرادات والمصروفات، وتعد الأرباح الأرباح وانخفاض القدرة على تفسيرها، وبالتالي فالمحللون الماليون لذلك النوع من الشركات يكونوا يكونوا أكثر اعتماداً على المعلومات الخاصة التي يتم جمعها بشكل فري (Habib & Hasan, 2017). أما الشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة فتتسم بارتفاع حجم الأصول الثابتة واتباع لسياسات المحاسبية التي تحقق التوفيق بين الايرادات والمصروفات، ومن ثم فالمعلومات العامة العامة المتاحة عن ذلك النوع من الشركات تكون أكثر توافراً أمام المحللين الماليين وتخفض الحاجة الى الحاجة الى البحث عن المعلومات الفردية (Lim et al., 2018). وبناء على ذلك، يضح تزايد قدرة قدرة المحللين الماليين على تتبع وتغطية لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز بشكل أكبر من لشركات الشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة وذلك لارتفاع مستوى توفر المعلومات في البيئة العامة العامة لها وانخفاض الجهد المبذول في جمع البيانات الخاصة بتلك الشركات (Asdemir et al., 2017).

وتصبح البيئة المعلوماتية نتاجاً رئيسياً لما تتخذه شركة من قرارات بشأن الاستراتيجية التنافسية التنافسية المتبعة وما يرتبط بها من قرارات استثمارية وسياسات محاسبية وهياكل اختيارية وتغطية المحللين الماليين، فظروا لما تنسم به الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز من أرباح معقدة فهي معقدة فهي تأخذ وقتاً أطول في الاستيعاب لدى المحللين الماليين (Zhang, 2021). وعلى الرغم من الرغم من ذلك، يضح تزايد اهتمام المحللين الماليين بتلك النوع من الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز لاستراتيجية التميز وذلك لضعف البيئة المعلوماتية المتعلقة بها نتيجة لانخفاض المعلومات العامة وزيادة الحاجة الى تجميع المعلومات الخاصة بشكل فري، وهو ما يؤدي الى ابراز قدرة المحلل المالي المحلل المالي على تقديم قيمة معلوماتية مضافة لتلك النوع من الشركات (Asdemir et al., 2017).

وفي هذا الشأن، يلاحظ الباحث الضارب الواضح بين توافر قنوات المعلومات وطبيعة المعلومات، فبينما تكون لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز قادرة على تقديم المزيد من الهياكل الاختيارية للمحلل المالي من خلال قناة تداول المعلومات بشكل يؤدي الى زيادة مستوى المعلومات العامة وخفض تكلفة تشغيل المعلومات للمحلل المالي، يسعى المحلل المالي الى تقديم المعلومات الخاصة بالشركة التي يقوم بتحليلها فردياً وذلك لأنها تعبر عن قيمته المضافة لتشغيل تلك المعلومات، وتساعد على تشغيل قناة تداول المعلومات وتوليد الدخل للمحلل المالي.

وفي حقيقة ترجع المشكلة الرئيسية للمعلومات بالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز في ارتفاع ارتفاع حالات عدم اليقين المتعلقة بالنتائج المرجوة من الاتفاق الاستثماري المرتفع في الأصول غير

غير الملموسة ونفقات البحث والتطوير، وهو ما يؤدي بالشركة الى اتباع السياسات المحاسبية التي التي تساعد على تقسيم تلك النفقات بشكل جزئي على الفترات المالية، بغرض تحقيق الأرباح بشكل مستمر بين الفترات المالية (Bansal & Bashir, 2023)، حيث تخفف المعالجة المحاسبية المحاسبية لنفقات البحث والتطوير بين الدول المختلفة على مستوى العالم باختلاف المعايير المحاسبية المحاسبية المطبقة في كل منها، كما ان النفقات الاستثمارية التي تنفقها لشركات في الوقت الحالي الحالي متوقع أن تحقق المزيد من العوائد المستقبلية في الفترات اللاحقة وهو ما يؤدي الى أهمية الاعتراف بالنفقات الاستثمارية في الوقت الحالي مع تأجيل الاعتراف بالعوائد المستقبلية لحين تحققها تحققها في الفترات اللاحقة، وهو ما يؤدي الى عدم التوافق بين الإيرادات والمصروفات بشكل مؤقت (Agustia et al., 2020). وتؤدي كافة تلك العوامل الى زيادة توجه لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز الى زيادة مستويات الإفصاح الاختياري بالقوائم المالية وزيادة مستوى المعلومات المعلومات العامة المحيطة بالشركة، وخلق قناة لتداول المعلومات (Bentley et al., 2013).

وبشكل عام، تتسم غالبية لشركات المدرجة في صناعات المختلفة بعدم وضوح الاستراتيجية التنافسية لها، حيث ان معظمها يتبع استراتيجيات مخططة ما بين التميز وريادة التكلفة، وهو ما يؤدي الى القاء المزيد من الأعباء على المحللين الماليين في المفاضلة بين التركيز على المعلومات العامة المنشورة أو المعلومات الخاصة المفترض تجميعها بشكل فوري (Lim et al., 2018).

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تحاول توفير قنوات لتداول المعلومات العامة، ويعتمد عليها المطل المالي في تشغيل المعلومات وللوصول على المعلومات الخاصة بالشركة لغرض التداول فيها بالقنوات الأخرى للتداول وتحقيق عوائد بيع تلك المعلومات وما يتبعها من قيمة مضافة محققة للمطل المالي؛ أما لشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة فقد لا تجذب لُظار المحللين الماليين بشك كبير، وذلك لأن غالبية تلك لشركات أكثر استقراراً في السياسات المحاسبية الخاصة بها لانخفاض حجم النفقات الاستثمارية للأصول غير الملموسة ونفقات البحوث والتطوير، ومن ثم يصبح المطل المالي أكثر اعتماداً على المعلومات العامة الواردة بقنوات تداول المعلومات ولا توجد حاجة الى التشغيل الإضافي لتلك المعلومات وللوصول على معلومات خاصة بالشركة وتداولها بغرض الاتجار وتحقيق قيمة مضافة للمطل المالي. وبالتالي، فوضوح استراتيجية ريادة التكلفة داخل شركة لا يسهم في توليد القيمة المضافة للمطل المالي بشكل عام نتيجة الثبات والاستقرار في المعالجات المحاسبية الى حد كبير. أما اذا كملت لشركة غير محددة الاستراتيجية (استراتيجية مختلطة) أو متبعة لاستراتيجية التميز فهي تلف لُظار المحللين الماليين نحو احتمالية نشأة المعلومات الخاصة القابلة للتداول بقنوات تداول المعلومات والاتجار فيها وهو ما يدر دخلاً وقيمة مضافة للمطل المالي بشكل عام.

5-5: دراسات سابقة وصياغة الفروض الإحصائية للدراسة:

تعتبر استراتيجيات زيادة التكلفة أحد لجدييات المحاسبية المستمر تأثيرها على نتائج الأعمال الأعمال بشتى الطرق واختيار لسياسات المحاسبية المختلفة لمعالجة العمليات التشغيلية (Bansal & Bashir, 2023). فمما لا شك فيه أن اختيار الاستراتيجية التنافسية لممارسة الأنشطة التشغيلية التشغيلية داخل لشركة يترتب عليه اختيار نوعية ومستوى الموارد اللازمة للإنتاج وتحقيق المبيعات، وهو ما يؤثر على حجم النفقات والإيرادات الخاصة بالشركة (Ameer & Othman, 2021).

ومن هذا المنطلق، توجهت العديد من الأدبيات المحاسبية (e.g. Bentley et al., 2013; Detjen & Webber, 2017; Lim et al., 2018; Agustia et al., 2020; Bansal & Bashir, 2023) لتحليل العلاقة بين اتباع الشركة لاستراتيجية زيادة التكلفة وإعادة تبويب بنود القوائم المالية. وقد وجدت دراسة (Bansal & Bashir, 2023) أن لشركات المتبعة لاستراتيجية لاستراتيجية زيادة التكلفة تحاول لضغط على العمليات التشغيلية بأقل مستوى ممكن من استهلاك استهلاك الموارد بغرض تحسين الأداء التشغيلي للشركة، ومن ثم تظنر لشركة في حالة انخفاض انخفاض المبيعات الى إعادة تبويب بنود القوائم المالية لإيرادات وصروفات النشاط التشغيلية لتحقيق تحقيق معدلات الأداء التشغيلي المرضية من وجهة نظر المستخدم الخارجي للقوائم المالية.

كما نالقت دراسة (Habib & Hasan, 2017) أن لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تكون أكثر توجهاً نحو زيادة حجم الانفاق الاستثماري على الأصول الرأسمالية بغرض الإنتاج بكميات كبيرة وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ومن ثم الحفاظ على مستويات منخفضة من هولش الربحية في محاولة لاختراق السوق وبيع منتجاتها، ولذلك ينهض الأداء التشغيلي للشركة مرة أخرى، وتظهر الحاج الى إعادة تبويب بنود قائمة الدخل.

وفي ذات السياق، تشير دراسة (Ameer & Othman, 2021) أن لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتسم بانخفاض حجم الاحتياطات والأرباح المرحلة لديها، ومن ثم تنهض القدرة على ضخ الاستثمارات الرأسمالية لخضمة بالشركة وهو ما يدفعها الى حصول على مصادر التمويل الخارجي من المقرضين، ومن ثم يزداد الانتباه نحو أهمية تحسين الأداء التشغيلي والاعتماد على إعادة تبويب بنود القوائم المالية.

وفي هذا الصدد، تبين اعتماد الدراسات ذات صلة على نظرية الوكالة التي قضي بتحسين صورة صورة لشركة أمام الأطراف الخارجية، وذلك في إطار ما برهنته دراسة (Balsam et al., 2011) في أن مكافآت المدير التنفيذي بلشركة يتم صرفها اعتماداً على الأداء التشغيلي للشركة من من خلال المقاييس المالية المبنية على مجمل الربح.

وتأسيساً على العرض لسابق، للاسهامات العلمية السالفة بالأدبيات المحاسبية للعلاقة بين استراتيجية زيادة التكلفة وإعادة تبويب بنود القوائم المالية، إلا أن البحث يلاحظ اغفال تلك الدراسات الدراسات لجانبين هامين؛ يتعلق الأول منها بالنظرية حيث كان التركيز الأساسي لتلك الدراسات على نظرية الوكالة، وما تحويه من الدوافع الانتهازية للمدير التنفيذي للتلاعب بنتائج الأعمال، إلا أن

إلا أن الدراسات لم تركز على نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية ودور استراتيجيات إدارة التكلفة التكلفة في التفاعل معها وتحفيز ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية. بينما يتعلق الجانب الثاني منها بتركيز تلك الدراسات على إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لمكوني الدخل التشغيلي من إيرادات وصورفات، متجاهلة بذلك تركيز الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة التركيز على التركيز على إعادة تبويب بنود للصورفات بشكل أكثر كثافة، وهو ما يجعل هذه الممارسة مازلت محل مازلت محل تساؤل في البيئة المصرية. وبناء على ذلك، يمثل الجانبين السابقين فجوة بحثية يمكن يمكن تعويضها من خلال الدراسة الحالية باختبار الفرض الاصائي الأول للدراسة والتي يمكن صياغته على الشكل البديل التالي:

الفرض الأول: تأثير تبويب بنود القوائم المالية على إعادة التكلفة
على إعادة تدوير بنود القوائم المالية.

أجمعت العديد من الدراسات (e.g. Agustia et al., 2020; Ameer & Othman, 2021; Bansal & Bashir, 2023) على أن الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تعاني تعاني بشكل مستمر من انخفاض حجم الاحتياطيات والأرباح المرحلة، بالإضافة الى ذلك يتسم ذلك النوع من الشركات بالحاجة الملحة الى ضخ المزيد من الاستثمارات في الأصول الثابتة للاستفادة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير. ومن هذا المنطلق، تتزايد الحاجة الملحة الى لشركة نحو الحصول على الحصول على مصادر التمويل من الخارج (من المقرضين) وذلك بغرض تمويل الاستثمارات الرأسمالية الرأسمالية الخصة (Fan et al., 2019)، وهو ما يجذب أنظار المقرضين نحو الأداء التشغيلي التشغيلي للشركة، ولا سيما القدرة على الوفاء بالتزاماتها نحو لشركة وهو ما يمكن التعرف عليه من عليه من خلال نسبة تغطية الديون (نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى اجمالي الديون)، ومن ثم تتفق قدرة شركة المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة على الاقتراض على مستوى القدرة على تغطية تغطية الديون من خلال مستوى التدفقات النقدية التشغيلية (Bhandari & Iyer, 2013).

وعلى نحو آخر، أشارت العديد من الأدبيات المحاسبية (e.g. Alfonso et al., 2015; Agustia et al., 2020; Caban-Garcia et al., 2020) الى أن الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تكون أكثر توجهاً نحو إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية بدافع لحفظ لحفظ على جودة الاصلح المحاسبي أمامها، فضلاً عن توافر لخيارات المحاسبية المتاحة في حالة حالة المزيد من الانفاق الاستثماري على البحوث والتطوير.

وفي هذا الشأن، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مقصيات نظرية ترتيب بدائل التمويل للشركات للشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة وزيادة الدافع نحو تحسين صورة الشركة في القدرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال نسبة تغطية الديون (نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى اجمالي الديون)، تظهر الدوافع لخصية للمدير التنفيذي نحو إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، وإذا ما وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أيضاً دوافع الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز نحو تحسين جودة جودة الاصلح المحاسبي، تصبح للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز أكثر توجهاً نحو إعادة تبويب بنود

تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، وهو ما يجعل هذه الممارسة محل تساؤل من وجهة نظر الباحث في البحث في البيئة المصرية، وهو ما يعد بمثابة فجوة بحثية لم يتم تغطيتها بالدراسات السابقة، ويمكن تبويب بنود القائمة الحالية باختبار الفرض الاصائي الثاني للدراسة والتي يمكن صياغته على الشكل البديل التالي:

الفرض الاو: اني الداني للدراسة: يجب تأثر ا مابي مع لاتاع اسد ات ة ال على اعادة ت ب دقاة ال فقات الدقة.

وعلى جلب آخر من الأهمية، اهتت العديد من الدراسات (e.g. Bansal & Bashir, 2023; Qiao, 2025) بتحليل أثر اتباع الشركات المختلفة لاستراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود القوائم المالية، حيث أشارت دراسة (Qiao, 2025) الى ان الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تعتمد بشكل مكثف على الأصول غير الملموسة والمزيد من نفقات البحوث والتطوير والتطوير بما يؤدي الى زيادة القدرة على المفاضلة بين السياسات المحاسبية المختلفة التي من شأنها شأنها تعزيز الأداء التشغيلي للشركة.

ففي هذه المرحلة، تشير دراسة (Bansal & Bashir, 2023) الى ارتفاع حجم النفقات المتعلقة ببناء الأصول غير الملموسة لتعزيز المستوى الابداعي للمنتجات وارتفاع حالات عدم التأكد بشأن الايرادات المتوقعة وهو ما يحقق حالة من اللخل بالأداء التشغيلي في الفترات الأولى للاستثمار في الأصول غير الملموسة والنفقات الخاصة بالبحث والتطوير ومن ثم زيادة الاعتماد على اعادة تبويب بنود قائمة الدخل.

كما أشارت دراسة (Ameer & Othman, 2021) الى أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز قسطن الى ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال السياسات المحاسبية لمعالجة لمعالجة النفقات الخاصة بالاستثمارات غير الملموسة أو من خلال استغلال أرقام الايرادات العرضية لتحسين صورة الأداء التشغيلي للشركة. واتقت معه في ذلك دراسة (Xue & Lu, 2024) (2024) مع الاشارة الى دور لضغوط لسوقية بأسواق رأس المال حيث أن الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز غالبا ما تكون من لشركات الكبرى صاحبة رؤوس الأموال لخصمة ومن ثم فهي فهي تكون محط لظار العديد من المستثمرين في سوق رأس المال، ومن ثم تسعى الى تحسين صورة صورة لشركة امام هؤلاء الأطراف من خلال اعادة تبويب بنود القوائم المالية.

وفي ذات السياق، تشير دراسة (Bentley-Goode, 2019) الى أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تتسم بطول الدورة التجارية، ومن ثم ارتفاع دورة رأس المال العمل، وهو ما ينكس بشكل مباشر على حسابات العملاء وسياسات ادارة المخزون، وهو ما يؤدي الى تعقد عملية الاعتراف بالاييرادات، نتيجة تأخر الحصول على النقدية من العميل نتيجة طول الدورة التجارية للمنتجات الخاصة بالشركة المتبعة لاستراتيجية التميز.

وتأسيسا على العرض السابق، للاسهامات العلمية السالفة بالأدبيات المحاسبية للعلاقة بين استراتيجية التميز واعادة تبويب بنود القوائم المالية، إلا أن الباحث يلاحظ اغفال تلك الدراسات

لجانبيين هامين؛ يتعلق الأول منها باعتماد تلك الدراسات على السلوك الانتهازى للمدير التنفيذى باعادة باعادة تبويب بنود القوائم المالية لتحسين الأداء التشغيلي نتيجة ارتفاع فترة الدورة التجارية للشركة، للشركة، وبذلك تجاهت الدراسات السابقة التركيز على نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية ودور استراتيجيات ادارة التكلفة في التفاعل معها وتحفيز ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية. المالية. بينما يتعلق الجلب الثاني منها بتركيز تلك الدراسات على اعادة تبويب بنود قائمة الدخل لمكوني الدخل التشغيلي من ايرادات وصروفات، متجاهلة بذلك تركيز لشركات المتبعة لاستراتيجية لاستراتيجية التميز التركيز على اعادة تبويب بنود الايرادات بشكل أكثر كثافة، وهو ما يجعل هذه هذه الممارسة مازلت محل تساؤل في البيئة المصرية. وبناء على ذلك، يمثل الجانبين لسابقين فجوة فجوة بحثية يمكن تعظيمها من خلال الدراسة الحالية باختبار الفرض الاصائي الثالث للدراسة والتي والتي يمكن صياغته على الشكل البديل التالي:

الفرض الاول: انما للدراسة: يحد تأثر اباي مع لاتاع اسد اة الة على اعادة تد بد الايرادات.

إنقت العديد من الدراسات (e.g. Behn et al., 2013; Abernathy et al., 2014; Alfonso et al., 2015; Chae & Nakano, 2015; Baik et al., 2016; Bansal et al., 2021) على أن ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية تهدف الى تحسين صورة الشركة الشركة أمام الأطراف الخارجية نوي للصلحة، وذلك بغرض الحفاظ على مستويات مستقرة من تسعير من تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية والاستجابة لضغوط لسوق في جض الأحيان. ومن هذا المنطلق، توى دراسة (Ha & Thomas, 2020) أن الاعتماد على ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية تساعد على اعطاء صورة منافية للواقع عن الأداء التشغيلي للشركة بشكل عام، وهو ما يؤدي الى التأثير بشكل كبير في قرارات الأطراف لخارجية نوي للصلحة من المشاركين في أسواق رأس المال، ومن ثم يصبح الدافع السوقي هو الأكثر سيطرة في التأثير على قرارات ادارة للشركة بممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية، ويتجه المحللون الماليون الى ابداء توصيات ايجابية بشأن الاستثمارات في أسهم للشركة.

كما توى دراسة (Lin et al., 2020) أن الاعتماد على اعادة تبويب بنود القوائم المالية في حد ذاته يعد بمثابة هدف تصبو اليه الشركات لتحقيق مستهدفات الأرباح المحددة من قبل المحللين الماليين، وذلك بغرض كذب ثقة المحللين الماليين واعطاء المزيد من التوصيات الايجابية للشركة والحفظ على استقرار أسهم للشركة في منصة التداول المستمر بسوق الأوراق المالية.

وعلى جلب الدوافع التعاقدية، تشير دراسة (Malikov et al., 2019) الى أن ادارة الشركة للشركة تسعى الى ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية بغرض اكتساب المزيد من العقود التمويلية لتمويل الاستثمارات الرأسمالية المختلفة، والحفظ على تكلفة تمويلية منخفضة، وذلك من خلال

من خلال توصيل اشارات ايجابية للمحللين الماليين بشأن ملاءة الوضع الائتماني للشركة وقدرتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين، ومن ثم انخفاض مدفوعات الفائدة. وفي ذات السياق، ترى دراسة (Fan et al., 2019) الى أن ظهور الدافع التعاقبي واستمالة المقرضين غالباً ما يظهر لدى شركات التي تعاني من انخفاض في حجم الاحتياطيّات والأرباح المرحلة ومنهضة القدرة على التمويل الذاتي، ومن ثم فذلك النوعية من لشركات تحاول بقدر الامكان الحفاظ على تحقيق مستهدفات الأرباح والأداء التشغيلي المحدد من قبل المحللين الماليين بغرض الحفاظ على مصادر التمويل المختلفة.

وعلى النقيض من ذلك، ترى دراسة (Chae & Nakano, 2015) أن استخدام ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية يمكن اكتشافها من قبل المحلل المالي باعتباره أكثر الأطراف اضطراباً وخبرة في التعامل مع الأرقام المحاسبية ومن ثم لا يمكن لمثل هذه الممارسات أن تؤثر على توصياته بشأن الأداء التشغيلي للشركة، حيث أن الأرقام المحاسبية المرتفعة للأداء التشغيلي لا يمكن للشركة تكرارها والاستمرار عليها وبالتالي يتجاهل المحلل المالي مثل هذه التحركات غير المستقرة في الأداء التشغيلي واعتبارها ممارسة مضللة، أما التحسينات لطيفة بالأداء التشغيلي لا يمكن للمحلل المالي اعتبارها ممارسة مضللة لإعادة تبويب القوائم المالية ويستمر في اصدار التوصيات الايجابية بشكلها المعتاد.

وعلى الرغم من الاسهامات العلمية لسالفة بالعديد من الأدبيات المحاسبية للعلاقة بين إعادة تبويب بنود القوائم المالية ومستوى تغطية المحللين الماليين إلا أن الباحث يلاحظ اغفال تلك الدراسات لجانبين هامين؛ يتعلق الأول منها بخطط الأدوار التي يقوم بها المحلل المالي، فبينما يراه البعض وسيلة رقابية على أنشطة لشركة في ممارسات إعادة تبويب القوائم المالية، يراه البعض باباً مساعداً لتحفيز سلوك الانتهازية للإدارة وزيادة ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية وتحسين صورة الأداء التشغيلي، وفي محاولة تلك الدراسات تمييز الدور الرقابي للمحلل المالي تم الاعتماد على مقياس كمي غير موضوعي لحجم التغير في الأداء التشغيلي للشركة، وبذلك اختلّت الآراء المحاسبي حول تفسير لشكل صحيح لدور المحللين الماليين في تفسير هذه العلاقة. كما يتعلق الثاني منها بتضارب النتائج ففي الوقت التي ظهرت فيه العلاقة الايجابية بين ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية ومستوى تغطية المحللين الماليين، انفتت تلك العلاقة نتيجة ابراز الدور الرقابي للمحلل المالي على نتائج الأداء التشغيلي للشركة، وهو ما يؤدي الى استمرار الجدل المحاسبي في بحث العلاقة. وبناء على ذلك، يمثل لجانبين لسابقين فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية باختبار الفرض الاصائي الرابع للدراسة والتي يمكن صياغته على لشكل العدم التالي:

الفرض الاحد: اني الداع للدراسة: لا يحد تأثّر مع إعادة تبويب بنود القوائم المالية على مفعلة الاداء للشركة.

ارتبطت الاستراتيجيات التنافسية للشركة بالممارسات المحاسبية التي تنتهجها ادارة الشركة في معالجة العمليات المحاسبية للأداء التشغيلي داخل لشركة (Bansal & Bashir, 2023)، وهو وهو لى الى اتفاق العديد من الدراسات (e.g. Bentley et al., 2013; Habib & Hasan, 2017; Bentley–Goode, 2019) على أن تبين استراتيجيات ادارة التكلفة بين لشركات لى الى اعتماد الجس على ممارسات لصاح محاسبي لتغطية لسياسات المحاسبية التي تم اختيارها اختيارها لتحسين الأداء التشغيلي للشركة.

وفي هذا الشأن، توى دراسة (Qiao, 2025) أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تكون أكثر اعتماداً على الأصول غير الملموسة ونفقات البث والتطوير، وتتسم بطول دورة رأس المال العمل، مما يؤدي الى تأخير الايرادات في مقابل النفقات المعجلة للاستثمارات غير الملموسة، وهو ما يؤدي في النهاية الى ضعف الأداء التشغيلي، ومن ثم يلجأ لك النوع من لشركات الى معالجة الأداء التشغيلي وتحسين صورة الشركة أمام الأطراف الخارجية نوي للصحة بالشركة، ورفع مستويات الاصحح المحاسبي الاختياري.

وفي هذا الشأن، توى دراسة (Pan et al., 2019) امكانية تقسيم المعلومات التي يعتمد عليها المطل المالي في ابداء التوصيات بشأن الشركة الى نوعين أساسيين أولهما يتعلق بالمعلومات العامة التي يمكن لوصول عليها من قنوات تداول المعلومات ولا سيما الاصحح المحاسبي التي تمارسه لشركات المتبعة الاستراتيجية التميز، وثانيهما يتعلق بالمعلومات الخاصة التي يقوم المطل المالي باجراء التشغيل الاضافي لها والاتجار فيها بقنوات تداول المعلومات وتحقيق العائد لخصي والقيمة للضافة له. وبناء على هذا التقسيم، تصبح لشركات التي تقدم المزيد من مستويات الاصحح الاختياري قادرة على تقديم محتوى أكثر قيمة للمطل المالي والاعتماد عليه في ابداء التوصيات بشأن الشركة في سوق الأوراق المالية، ونظراً لما تتسم به لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز من ارتفاع بمستويات الاصحح المحاسبي وما تقدمه من معلومات مفيدة للمطل المالي فهي لشركات الأكثر اهتماماً من قبل المحللين الماليين.

وعلى النقيض من ذلك، أوضحت دراسة (Asdemir et al., 2017) أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز لا تتسم بالوضوح المطلق مثلما هو الحال بالنسبة لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة، وعليه يزداد مستوى التعقيد المحاسبي أمام المطل المالي في ابداء الرأي الفني بشأن تقديم التوصيات الخاصة بالشركة، ومن ثم يصبح التقدير الحكمي المهني للمطل المالي هو الأكثر أهمية في تحديد منفعة المعلومة من عدمه، وذلك بناء على منفعته لخصية من خلال الاتجار بالمعلومات الخاصة في قنوات تداول المعلومات. وبالتالي، أصبحت القيمة المادية للمعلومات الخاصة التي يقوم المطل المالي بالضاربة فيها هل المحرك الرئيسي للعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين.

ونظراً من الاسهامات العلمية لسالفة بالعديد من الأدبيات المحاسبية (e.g. Hong et al., 2000; Bentley et al., 2013; Habib & Hasan, 2017; Bentley–Goode, 2019)

باجماع غالبيتها على العلاقة الايجابية بين اتباع الشركة لاستراتيجية التميز ومستوى تغطية المحللين المحليين الماليين، ونفي بعضها لتلك العلاقة بناء على المنفعة المتصلة من المعلومات التي يقدمها يقدمها المحلل المالي؛ يتبين تضارب النتائج التي يبرر وجود فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال خلال الدراسة الحالية باختبار الفرض الاصائي لخامس للدراسة والتي يمكن صياغته على شكل الشكل البديل التالي:

الفرض الاحد: انني الامم للدراسة: ي ج تأث ا ابي مع لاتاع اسد اة ال
على م تغة ال لل ال ال .

وختاماً، في ظل اجماع العديد من الدراسات (e.g. Bentley, 2013; Lim et al., 2018; 2018; Bentley-Goode, 2019; Bansal & Bashir, 2023; استراتيجيات ادارة التكلفة المختلفة وممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية، وفي ظل اجماع العض البعض الآخر (e.g. Bentley et al., 2013; Habib & Hasan, 2017; Bentley-Goode, 2019) Goode, 2019) على وضوح العلاقة المعنوية بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين ولا سيما في ظل استراتيجية التميز، وفي ظل اتفاق العديد من الدراسات (e.g. Behn et al., 2013; Abernathy et al., 2014; Alfonso et al., 2015; Chae & Nakano, 2015; Baik et al., 2016; Bansal et al., 2021) على معنوية العلاقة بين ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية ومستوى تغطية المحللين الماليين؛ وإذا ما تم الأخذ بعين بعين الاعتبار القاعدة الاصائية لدراسة (Baron & Kenny 1986) التي تقضي بأهمية تحليل الأثر غير المباشر اذا ما اكتظت العلاقات المعنوية المباشرة بين المتغيرات الثلاث؛ فانه يمكن تحليل تحليل الأثر غير المباشر لممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية على العلاقة المباشرة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين، وهو ما يعد بمثابة وجود فجوة بحثية يمكن بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية باختبار الفرض الاصائي لسادس للدراسة والتي يمكن صياغته على شكل البديل التالي:

الفرض الاحد: انني الامم للدراسة: ي ج تأث مع لاعادة ت ب د القاء ال ال ال
على العلاقة ب اسد اة امات ادارة ال لفة وم تغة ال لل
ال ال (أث غ ماشد).

6-5: الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار فروض الدراسة يمكن للبلحث عرض الدراسة التطبيقية على محورين رئيسيين؛ يتعلق أولهما بعرض منهجية الدراسة التطبيقية، ويتفق الأخير بعرض نتائج الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

1-6-5: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة التطبيقية عن لطرق المستخدمة في قياس المتغيرات وبناء نموذج الدراسة وعرض طبيعة المجتمع والعينة على النحو التالي:

5-1-6-1: قياس متغيرات الدراسة:

تحقيق الدراسة الحالية على ثلاثة متغيرات رئيسية تتمثل في استراتيجيات ادارة التكلفة بشقيها استراتيجية ريادة التكلفة، واستراتيجية التميز كمتغير مستقل، واعادة تبويب بنود القوائم المالية (قائمة الدخل بشقيها من الايرادات والمصروفات، وقائمة التدفقات النقدية) كمتغير وسيط، ومستوى تغطية المحللين الماليين كمتغير تابع للدراسة، ويمكن توضيح آلية قياس كل منها على النحو التالي:

5-1-6-1: اس اة رادة اللفة:

لشركات الرائدة في التكلفة تسعى الى انتاج المنتج بأقل تكلفة من خلال تحقيق الكفاءة التشغيلية التشغيلية للأصول، وبالتالي يصبح معدل دوران الأصول هو أفضل المقاييس المعبرة عن كفاءة التكلفة، التكلفة، حيث يعبر معدل دوران الأصول عن نسبة الايرادات التشغيلية الى الأصول التشغيلية، ومن ومن ثم فالزيادة في هذه النسبة تدل على الكفاءة الأعلى في استغلال الأصول لتوليد المبيعات، وقد وقد استخدام هذا المقياس بشكل واسع في العديد من الدراسات (Agustia et al., 2020; Ameer and Othman, 2021; David et al., 2002; Wu et al., 2015) ومن ثم يمكن يمكن قياس مستوى ريادة التكلفة بدلالة معدل دوران الأصول وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{مبيعات اللفة}}{\text{مس صافي الأصول اللفة}}$$

حيث أن المبيعات التشغيلية هي ايراد المبيعات من النشاط العلي، وإنما صافي الأصول التشغيلية يمكن قياسها بالفرق بين الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، والأصول التشغيلية يمكن حسابها باجمالي الأصول مطروحا منها النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، أما الالتزامات التشغيلية فهي اجمالي الأصول مطروحا منها مجموع الديون والقيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة وحقوق الأقلية. ويشير ارتفاع النسبة الى زيادة الايرادات من الاستخدام لله للأصول التشغيلية، وبالتالي فالنسبة الأعلى منها تشير الى توجه لشركة نحو استراتيجية ريادة التكلفة.

5-1-6-2: اس اة ال :

لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تهدف الى انتاج منتجات عالية الجودة من خلال الاستثمارات لضخمة في البحوث والتطوير، وهو ما يؤدي الى انتاج منتجات عالية الجودة ذات هومش ربحية مرتفعة، وغالبا ما تسمى هذه الاستراتيجية باستراتيجية التركيز على هومش الربحية. فلشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تبذل قصارى جهدها في تطوير المنتجات من خلال الانفاق المستمر على أنشطة البحث والتطوير وبالتالي فلشركات ذات هومش الربحية الأعلى يكونوا أكثر توجهها لتطبيق استراتيجية التميز (Bansal & Bashir, 2023). وبالتالي، يمكن حساب معدل هومش الربحية من خلال المعادلة التالية:

ن دة ه د الة = (الذ ال غلي + نفقات ال ث وال) / لاعات.

حيث أن الدخل التشغيلي يتم قياسه من خلال الفرق بين مجمل الربح مطروحاً منه النفقات التشغيلية، فنسبة هامش الربحية الأعلى تشير إلى أن الشركة تستثمر أكثر في أنشطة البحوث والتطوير ومن ثم توجه الشركة نحو استراتيجية التميز.

3-1-1-6-5: اعادة ت ب د ل وفات م قللة الذ :

تؤدي عمليات التحويل المتحاييل للصروفات التشغيلية كصروفات غير تشغيلية إلى وجود أرباح جوهرية غير متوقعة، ومن ثم يمكن استخدام نموذج (2006) McVay's لتوقعات الأرباح الجوهرية وتحديد الأرباح الجوهرية غير المتوقعة على النحو التالي:

$$\frac{CE_{i,t}}{Sales_{i,t-1}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{1}{Sales_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{CE_{i,t-1}}{Sales_{i,t-2}} + \beta_3 ATO_{i,t-1} + \beta_4 \frac{ACC_{i,t-1}}{Sales_{i,t-2}} + \beta_5 \frac{ACC_{i,t}}{Sales_{i,t-1}} + \beta_6 \Delta SALES_{i,t} + \beta_7 Neg - \Delta SALES_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث أن، CE تمثل الأرباح الجوهرية، ATO معدل دوران الأصول، ACC الاستحقاقات المحاسبية، $\Delta Sales$ وهي نسبة التغير في المبيعات من الفترة t-1، $Neg - \Delta Sales$ وهي نسبة التغير لسالبة في المبيعات، وتعبر قيمة i عن شركات والقيمة t عن الزمن. وسيتم تشغيل هذا النموذج باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة لكل صناعة بشروط ألا يقل عدد المشاهدات عن 10 مشاهدات في لسنة الواحدة، على أن يتم استخدام قيمة بواقي النموذج كمقياس للأرباح الجوهرية غير المتوقعة، ومن ثم حساب قيمة اعادة تبويب بنود للصروفات.

4-1-1-6-5: اعادة ت ب د ال ايرادات م قللة الذ :

تؤدي عمليات التحويل المتحاييل للإيرادات غير التشغيلية كإيرادات تشغيلية إلى وجود إيرادات تشغيلية غير متوقعة، ومن ثم يمكن استخدام نموذج (2018) Malikov et al., لتوقعات الإيرادات التشغيلية وتحديد الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة على النحو التالي:

$$\frac{OR_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{OR_{i,t-1}}{AT_{i,t-2}} + \beta_3 MTB_{i,t-1} + \beta_4 \frac{AR_{i,t-1}}{AT_{i,t-2}} + \beta_5 \frac{AR_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن، OR تمثل الإيرادات التشغيلية، AT هي إجمالي الأصول، MTB نسبة إجمالي القيمة القيمة السوقية إلى الدفترية، AR وهي حسابات العملاء المدينة. وسيتم تشغيل هذا النموذج باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة لكل صناعة بشروط ألا يقل عدد المشاهدات عن 10 مشاهدات في لسنة الواحدة، على أن يتم استخدام قيمة بواقي النموذج

النموذج كمقياس للايرادات التشغيلية غير المتوقعة، ومن ثم حساب قيمة اعادة تبويب بنود الايرادات. الايرادات.

5-1-1-6-5: اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية:

تؤدي عمليات التبويب التحليلي لبنود قائمة التدفقات النقدية الى وجود تدفقات نقدية تشغيلية غير متوقعة، ومن ثم يمكن استخدام نموذج (Lee 2012) لقياس التدفقات النقدية التشغيلية غير المتوقعة على النحو التالي:

$$\frac{CFO_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{SALES_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \beta_3 \frac{\Delta SALES_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \quad (3)$$

حيث أن، CFO تمثل التدفقت النقدية من الأنشطة التشغيلية، AT هي اجمالي الأصول، SALES تشير الى صافي قيمة مبيعات الشركة، $\Delta SALES$ وهي نسبة التغير في المبيعات. وسيتم تشغيل هذا النموذج باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة لكل صناعة بشروط ألا يقل عدد المشاهدات عن 10 مشاهدات في السنة الواحدة، على أن يتم استخدام قيمة بواقي النموذج كمقياس للتدفقات النقدية التشغيلية غير المتوقعة، ومن ثم حساب قيمة اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية.

5-1-1-6-5: مقياس دقة التنبؤ:

يعبر مستوى تغطية المحللين الماليين عن عدد المحللين الماليين المهتمين بتغطية لشركات في سوق في سوق الأوراق المالية ومستوى توقعاتهم بأرباح أسهم شركة في سوق الأوراق المالية، ونظرا لما ونظرا لما تنقسم به البيئة المصرية من ضعف بيانات تغطية المحللين الماليين، فانه يمكن الاستدلال الاستدلال بالمحتوى المعلوماتي لدقة تنبؤات المحللين الماليين من خلال مقياس (Hope, 2003a&b) لدقة تنبؤات المحللين والتي يعتمد على الانحرافات لسعرية بين القيمة المتوقعة للسهم للسهم من قبل المحللين الماليين والقيمة الفعلية بسوق الأوراق المالية، وهو ما يمكن الحصول عليه من عليه من خلال ما قدمته شركات التداول على موقع معلومات مباشر من معلومات القيمة العادلة للأسهم (القيمة المتوقعة) ومستوى الانحراف بينها وبين القيم الفعلية الموجودة في سوق الأسهم.

وبالتالي، سيقوم البحث بقياس درجة هذا المتغير بالقيمة المطلقة للفرق بين ربح السهم الفعلي وربح السهم المتنبأ به (القيمة العادلة المنشورة على موقع معلومات مباشر) مقسومة على سعر السهم في بداية السنة، على أن يتم ضرب الناتج $\times -1$ ، وذلك حتى يكون هذا المقياس معبرا عن دقة التنبؤ بدلا من خطأ التنبؤ، وبذلك يمكن التعبير عن دقة التنبؤات من خلال المعادلة التالية (Hope, 2003a&b):

$$\text{دقة التنبؤات} = \frac{|\text{الربح الفعلي للسهم} - \text{الربح المتنبأ به للسهم}|}{\text{سعر السهم في بداية السنة المالية}}$$

والجدير بالذكر، أن دقة تنبؤات المحللين الماليين تعتبر من المتغيرات النادرة في البيئة المحاسبية المصرية حيث أن القائم بهذه التنبؤات في البيئة المحاسبية المصرية هو شركة هيوس قط دون غيرها من شركات التحليل وتداول الأوراق المالية.

5-6-1-2 : نماذج اختبارات الفروض الإحصائية:

في ضوء ما هفت اليه الدراسة من اختبار أثر اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة على مستوى تغطية المحللين الماليين في ظل الدور الوسيط لممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية، وفي ضوء ما ورد بمعظم الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الدراسة يتبين اختلاف المتغير التابع باختلاف فروض الدراسة، ومن ثم تخلف المتغيرات التي تحكم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في كل نموذج على حدة.

وفي هذا الشأن، اعتمد البحث على ثلاث مجموعات من المتغيرات الحاكمة بنماذج اختبارات اختبارات الفروض الإحصائية، للتحكم في آثارها على المتغيرات التابعة الخاصة باعادة تبويب بنود بنود القوائم المالية ومستوى تغطية المحللين الماليين (e.g. Behn et al., 2013; Abernathy et al., 2014; Alfonso et al., 2015; Chae & Nakano, 2015; Baik et al., 2016; Bansal et al., 2021)، تتعلق الأولى منها بأدوات ادارة الأرباح سواء كلفت الأرباح التشغيلية أو الأرباح الكلية للشركة، ومن ثم تتعلق تلك المجموعة بممارسات ادارة الأرباح الجوهرية الجوهرية (التشغيلية) اعتمادا على نموذج Roychowdhury (2006) من خلال التدفقات النقدية النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، والصروفات الاختيارية غير العادية، وتكاليف الانتاج الانتاج غير العادية، بالإضافة الى ممارسات ادارة الأرباح الكلية المقدرة باستخدام الاستحقاقات الاختيارية المقدرة اعتمادا على نموذج جونز المعدل (Kothari, 2005).

أما المجموعة الثانية من المتغيرات الرقابية فتتعلق بخصائص شركة وبعض آليات الحوكمة التي ربما تؤثر على ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل (لصروفات والايرادات)، وتتمثل أول هذه المتغيرات في حجم لشركة، حيث أن لشركات الكبرى تكون أكثر توجهها نحو اعادة تبويب بنود الايرادات عن اعادة تبويب بنود للصروفات، وذلك لتمييزها بارتفاع مستوى ايراداتها (Bansal, 2021)، أما المتغير الثاني فيتعلق بدرجة الرافعة المالية، فالشركات ذات الرافعة المالية المرتفعة تكون أكثر توجهها نحو اعادة تبويب بنود للصروفات عن اعادة تبويب بنود الايرادات وذلك لتجنب تقلبات عقود الدين (Fan et al., 2019)، ويتعلق المتغير الثالث بفرص النمو فالشركات ذات فرص النمو المرتفعة تسعى الى اعادة تبويب بنود للصروفات لتلبية رغبات توقعات المحللين الماليين (McVay, 2006).

وأخيراً، تتعلق المجموعة الثالثة من المتغيرات الرقابية فتتعلق بخصائص حوكمة الشركات، فالشركات التي تضاف بها بيئة حوكمة لشركات تكون أكثر توجهها نحو اعادة تبويب بنود القوائم المالية القوائم المالية بشكل عام لتلبية توقعات المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية (Behn et al., 2013)، وقد أدرج البحث في هذا السياق متغيرين رئيسيين من متغيرات الحوكمة وهما نسبة

نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي، فاستقلالية مجلس الإدارة تعد الإدارة تعد أداة رقابية فعالة تسهم في تقليص قدرة الإدارة في التوجه نحو ممارسات إعادة تبويب تبويب القوائم المالية بغرض تلبية توقعات المحللين الماليين. أما ازدواجية دور المدير التنفيذي فتقل فتقل من فعالية الدور الرقابي للمدير التنفيذي للشركة ومن ثم زيادة احتمالية ممارسات إعادة تبويب تبويب بنود القوائم المالية لتلبية توقعات المحللين الماليين (Bansal & Bashir, 2023).

ولغرض اختبار الفرض الاصصائي الأول للدراسة الخاص باختبار أثر اتباع استراتيجية ريادة التكلفة على إعادة تبويب بنود للصروفات، تم ادراج كافة المجموعات الثلاث السابقة من المتغيرات الحاكمة بنموذج اختبار الفرض الاصصائي الأول على النحو التالي:

$$UE_CE = \beta_0 + \beta_1 NOE + \beta_2 ATO + \beta_3 NOE \times ATO + \beta_4 PM + \beta_5 NOE \times PM + \beta_6 RM_CFO + \beta_7 RM_DISX + \beta_8 RM_PROD + \beta_9 DACC + \beta_{10} Size + \beta_{11} Lev + \beta_{12} Growth + \beta_{13} INDIR + \beta_{14} DUAL + \varepsilon \quad (4)$$

حيث أن UE_CE تعبر عن الأرباح الجوهرية غير المتوقعة والتي تم قياسها اعتماداً على بواقي النموذج رقم (1)، بينما تعبر NOE عن للصروفات غير التشغيلية، وإذا ما فُضح ان هذا المتغير يصل إشارة موجبة فهو يدل على ارتفاع مستوى الأرباح الجوهرية بما يشير الى إعادة تبويب بنود للصروفات التشغيلية الى مصروفات غير تشغيلية لضخم قيمة الأرباح الجوهرية. أما المتغيرات ATO & PM فتص معدل دوران الأصول ونسبة مجمل الربح وهي مقاييس استراتيجيتي ريادة التكلفة والتميز على التوالي، ومن ثم فالعلاقة التفاعلية بينهما وبين للصروفات غير التشغيلية توضح أثر استراتيجيتي ريادة التكلفة والتميز على إعادة تبويب بنود للصروفات ومن ثم فان قيمة (β3 & β5) هي التي توضح الأثر الفعلي على إعادة تبويب بنود للصروفات (Bansal & Bashir, 2023)، ويتوقع البحث أن تكون إشارة (β3) موجبة ومعنوية اذا ما كُلت لشركات الرائدة في التكلفة تحاول إعادة تبويب بنود للصروفات.

ولغرض اختبار الفرض الاصصائي الثاني للدراسة الخاص باختبار أثر اتباع استراتيجية ريادة التكلفة على إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، تم اخنزال المجموعة الأولى في الاستحقاقات الاختيارية هط، وادراج المجموعتين الثانية والثالثة فقط من المتغيرات الحاكمة مع مراعاة وجود بقية بنود قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثنائية ضمن المتغيرات الحاكمة باعتبارهما للصدر الرئيسي للتلاعب برصيد التدفقات النقدية التشغيلية (Mulchandani et al., 2024)، ولذلك يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الاصصائي على النحو التالي:

$$UE_CFO = \beta_0 + \beta_1 NOE + \beta_2 ATO + \beta_3 NOE \times ATO + \beta_4 NOR + \beta_5 PM + \beta_6 NOR \times PM + \beta_7 CFF + \beta_8 CFI + \beta_9 DACC + \beta_{10} Size + \beta_{11} Lev + \beta_{12} Growth + \beta_{13} INDIR + \beta_{14} DUAL + \varepsilon \quad (5)$$

وبالمثل تعتبر قيمة (β3 & β6) هي التي توضح الأثر الفعلي على إعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، ويتوقع البحث أن تكون إشارة (β3) موجبة ومعنوية اذا ما كُلت لشركات الرائدة

الرائدة في التكلفة تحاول اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، كما يتوقع البحث أن تكون اشارة اشارة (β6) سالبة ومعنوية اذا ما كلفت لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تحاول اعادة تبويب بنود بنود قائمة التدفقات النقدية.

ولغرض اختبار الفرض الاصائي الثالث للدراسة الخاص باختبار أثر اتباع استراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود الايرادات، تم ادراج كافة المجموعات الثلاث السابقة من المتغيرات الحاكمة بنموذج اختبار الفرض الاصائي الثالث على النحو التالي:

$$UE_OR = \beta_0 + \beta_1 NOR + \beta_2 ATO + \beta_3 NOR \times ATO + \beta_4 PM + \beta_5 NOR \times PM + \beta_6 RM_CFO + \beta_7 RM_DISX + \beta_8 RM_PROD + \beta_9 DACC + \beta_{10} Size + \beta_{11} Lev + \beta_{12} Growth + \beta_{13} INDIR + \beta_{14} DUAL + \varepsilon \quad (6)$$

حيث أن UE_OR تعبر عن الايرادات التشغيلية غير المتوقعة والتي تم قياسها اعتماداً على بواقي النموذج رقم (2)، بينما تعبر NOR عن الايرادات غير التشغيلية، وإذا ما فُضح ان هذا المتغير يحمل اشارة سالبة فهو يدل على انخفاض الايرادات غير التشغيلية مع زيادة الايرادات التشغيلية، ومن ثم ظهور ممارسات اعادة تبويب بنود الايرادات غير التشغيلية مع زيادة الايرادات التشغيلية. أما المتغيرات ATO & PM فخص معدل دوران الأصول ونسبة مجمل الربح وهي مقاييس استراتيجيتي زيادة التكلفة والتميز على التوالي، ومن ثم فالعلاقة التفاعلية بينهما وبين الايرادات غير التشغيلية توضح أثر استراتيجيتي زيادة التكلفة والتميز على اعادة تبويب بنود الايرادات ومن ثم فان قيمة (β3 & β5) هي التي توضح الأثر الفعلي على اعادة تبويب بنود الايرادات (Bansal & Bashir, 2023)، ويتوقع البحث أن تكون اشارة (β5) سالبة ومعنوية اذا ما كلفت لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تحاول اعادة تبويب بنود الايرادات.

ولغرض اختبار الفرض الاصائي الرابع للدراسة الخاص باختبار أثر اعادة تبويب بنود القوائم المالية على مستوى تغطية المحللين الماليين، تم اختزال المجموعة الأولى في الاستحقاقات الاختيارية هـ، وادراج المجموعتين الثانية والثالثة هـ من المتغيرات الحاكمة، ولذلك يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الاصائي الرابع على النحو التالي:

$$Accuracy = \beta_0 + \beta_1 UE_CE + \beta_2 UE_OR + \beta_3 UE_CFO + \beta_4 DACC + \beta_5 Size + \beta_6 Lev + \beta_7 Growth + \beta_8 INDIR + \beta_9 DUAL + \varepsilon \quad (7)$$

وتعتبر قيم (β1, β2 & β3) هي التي توضح الأثر الفعلي لاعادة تبويب بنود القوائم المالية على مستوى تغطية المحللين الماليين، ويتوقع البحث أن تكون اشارة المعاملات الثلاثة موجبة ومعنوية اذا ما كلفت تسعى الى اعادة تبويب بنود القوائم المالية لتلبية توقعات المحللين الماليين.

ولغرض اختبار الفرض الاصائي الخامس للدراسة الخاص باختبار أثر اتباع استراتيجية التميز على مستوى تغطية المحللين الماليين، تم اختزال المجموعة الأولى في الاستحقاقات الاختيارية هـ، وادراج المجموعتين الثانية والثالثة هـ من المتغيرات الحاكمة، ولذلك يمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الاصائي الخامس على النحو التالي:

$$\text{Accuracy} = \beta_0 + \beta_1 \text{ NOR} + \beta_2 \text{ ATO} + \beta_3 \text{ NOR} \times \text{ATO} + \beta_4 \text{ PM} + \beta_5 \text{ NOR} \times \text{PM} + \beta_6 \text{ DACC} + \beta_6 \text{ Size} + \beta_7 \text{ Lev} + \beta_8 \text{ Growth} + \beta_9 \text{ INDIR} + \beta_{10} \text{ DUAL} + \varepsilon \quad (8)$$

وبالمثل تعتبر قيمة (β_3 & β_5) هي التي توضح الأثر الفعلي على مستوى تغطية المحللين الماليين، ويتوقع البحث أن تكون اشارة (β_5) سالبة ومعنوية اذا ما كملت لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تحاول تلبية توقعات المحللين الماليين.

جدول رقم (1): تعميمات الدراسة

المتغيرات	التعريف وآلية القياس
UE_CE	الأرباح الجوهرية غير المتوقعة والتي تم قياسها اعتماداً على بواقي النموذج رقم (1)؛
UE_CFO	التدفقات النقدية التشغيلية غير المتوقعة والتي تم قياسها اعتماداً على بواقي النموذج رقم (2)؛
UE_OR	الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة والتي تم قياسها اعتماداً على بواقي النموذج رقم (3)؛
Accuracy	دقة تنبؤات المحللين الماليين والتي تم قياسها اعتماداً على مقياس (Hope, 2003)؛
NOE	المصروفات غير التشغيلية والتي يمكن استخراجها من قائمة الدخل مقسومة على إجمالي الإيرادات؛
NOR	الإيرادات غير التشغيلية والتي يمكن استخراجها من قائمة الدخل مقسومة على إجمالي الإيرادات؛
ATO	معدل دوران الأصول كمؤشر لاستراتيجية زيادة التكلفة؛
PM	نسبة هامش الربحية كمقياس لاستراتيجية التميز؛
RM_CFO	بواقي نموذج (Roychowdhury, 2006) لاستخراج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية؛
RM_DISX	بواقي نموذج (Roychowdhury, 2006) لاستخراج المصروفات الاختيارية غير العادية؛
RM_PROD	بواقي نموذج (Roychowdhury, 2006) لاستخراج تكاليف الإنتاج غير العادية؛
DACC	بواقي نموذج جونز المعدل لاستخراج الاستحقاقات الاختيارية؛
CFF	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة؛
CFI	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة؛
Size	حجم الشركة ويمكن قياسه اعتماداً على لو غاريتم القيمة الدفترية للشركة؛
Lev	الرافعة المالية، ويمكن قياسها اعتماداً على نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول؛
Growth	معدل النمو، ويمكن قياسه اعتماداً على نسبة التغير في المبيعات من السنة t-1 إلى السنة t؛
INDIR	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى كافة أعضاء مجلس الإدارة؛

المتغيرات	التعريف وآلية القياس
DUAL	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود ازدواجية لدور المدير التنفيذي والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

5-6-3: مجموعة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في كافة لشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الصوي، وقد اعتمد البحث على استخدام أساليب المعاينة الإحصائية التي توضع الى المعاينة التحكيمية العمدية من خلال مجموعة من لضوابط والشروط التالية:

- أولاً، اعتبار السلسلة الزمنية لعينة الدراسة الحالية اعتباراً من عام 2021 الى عام 2024، ويرجع اختيار لسلسلة الزمنية من بداية عام 2021 لتجاهل آثار فيروس كورونا على البيئة الاقتصادية العالمية عامة.
- ثانياً، التركيز على لشركات التي تهتم بمجالات الانتاج والصنيع للمنتجات المختلفة باعتبارها لشركات التي تظهر فيها الاستراتيجيات التنافسية سواء زيادة التكلفة أو التميز.
- ثالثاً، نظراً لما تقضيه طبيعة عملية التحليل من ضرورة وجود 10 مشاهدات كحد أدنى بلصناعة، فقد تم حذف كافة لصناعات التي تحتوي على عدد شركات أقل من 10 في السنة الواحدة.

وبناء على الاجراءات المحددة سلفاً، فقد اقتصرت الدراسة على 7 قطاعات تتمثل في: الموارد الأساسية، ورعاية صحية وأدوية، وعقارات، وأغذية ومشروبات وتبغ، ومقاولات ولششاءات هندسية، ومنسوجات وسلع معمرة، ومواد البناء، وقد تبين أن عدد لشركات المدرجة محل الدراسة باقطاعات السبعة السابقة تبلغ 129 شركة، وقد سجلت هذه لشركات عدد 516 مشاهدة (129 شركة × 4 سنوات)، وباستبعاد عدد 38 مشاهدة ذات بيانات مفقودة تصبح العينة النهائية للدراسة 478 مشاهدة ويمكن للبحث بيان توزيع عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة على قاعات وساعات الدراسة

القاعات	عدد الشركات	عدد المشاهدات				الاجمالي
		2021	2022	2023	2024	
موارد اساسية	14	13	14	12	14	53
رعاية صحية وأدوية	16	12	14	16	13	55

124	30	31	34	29	34	عقارات
112	27	31	26	28	31	أغذية ومشروبات وتبغ
52	13	13	13	13	13	مقاولات وإنشاءات هندسية
40	10	10	10	10	10	منسوجات وسلع معمرة
42	11	10	11	10	11	مواد البناء
478	118	123	122	115	129	الإجمالي

5-6-2: نتائج الدراسة الـ ٤:

يهدف البحث في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج اختبارات الفروض الاحصائية اعتماداً على الأثر المباشر وغير المباشر للعلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

5-6-2-1: الاداءات الـ ٤:

يعرض الجدول رقم (3) الاداءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المدرجة بنماذج اختبارات الفروض الاحصائية. وطبقاً للنتائج الواردة به يتبين أن الأوساط الحسابية موجبة لكل من قيمة لأرباح الجوهرية غير المتوقعة الخاصة باعادة تبويب الصروفات (UE_CE)، وقيمة الايرادات غير المتوقعة الخاصة باعادة تبويب الايرادات (UE_OR)، والتدفقات النقدية غير المتوقعة الخاصة بممارسات اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية (UE_CFO)، وهو ما يؤكد توجه تلك لشركات المدرجة بعينة الدراسة نحو ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال تسجيل أرباح جوهرية أعلى من المتوقع، وايرادات تشغيلية أكثر من المتوقع، وتدفقات نقدية تشغيلية أكثر من المتوقع. وبالتالي، يمكن للبحث تبرير هذه النتيجة باتفاقها مع دراسة (Bansal & Bashir, 2023) التي تشير الى انكفاء الشركات على نظرية البدائل التمويلية بغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية لتلبية توقعات المحللين الماليين والاتفاق مع مستوى تعقيتهم لتلك الشركات.

٤: نتائج الاداءات الـ ٤ (3): جدول رقم

Variable	N	Mean	Median	Std. Dev.	25%	75%
UE_CE	478	0.063	-0.061	1.311	-0.187	0.251
UE_CFO	478	0.009	0.151	1.627	-0.115	0.318
UE_OR	478	0.003	-0.208	1.136	-0.665	0.115
Accuracy	478	-0.001	0.000	0.006	-0.003	0.000
NOE	478	0.138	-0.127	0.435	-0.225	0.191
NOR	478	0.085	0.015	0.657	0.003	0.036
ATO	478	1.186	1.015	0.755	0.693	1.286
PM	478	0.163	0.185	0.386	0.128	0.269
RM_CFO	478	0.000	-0.386	0.823	-0.487	-0.351
RM_DISX	478	0.000	-0.821	1.033	-0.671	-0.455

Variable	N	Mean	Median	Std. Dev.	25%	75%
RM_PROD	478	0.000	-1.125	3.256	-1.211	-1.045
DACC	478	0.000	0.221	1.115	0.136	0.288
CFF	478	0.225	-0.050	0.458	-0.211	0.881
CFI	478	-0.081	-0.057	0.357	-0.327	0.732
Size	478	6.821	6.781	1.588	5.235	9.486
Lev	478	0.651	0.525	0.483	0.421	0.732
Growth	478	0.335	0.085	1.127	-0.036	0.226
INDIR	478	0.552	0.500	0.081	0.515	0.597
DUAL	478	0.045	0.000	0.171	0.000	0.000

كما أوضحت النتائج أن قيمة الأوساط الحسابية للمصروفات غير التشغيلية (NOE) والايادات غير التشغيلية (NOR) تبلغ 13.8%، 8.5% على التوالي، وهي قيم منخفضة نسبة الى إجمالي الايرادات وهو ما يشير الى احتمالية وجود اعادة تبويب لبنود القوائم المالية، وذلك اتفاقاً مع ما قدمته دراسة (Bansal & Bashir, 2023) التي تشير الى أن انخفاض قيم للمصروفات والايادات غير التشغيلية دلالة على ممارسات اعادة تبويب القوائم المالية ولا سيما ذا ما ارتبطت الأولى طردياً مع الارباح الجوهرية غير المتوقعة، والثانية عكسياً مع الايرادات التشغيلية غير المتوقعة.

يبلغ الوسط لحسابي لمعدل دوران الأصول (ATO) الخاص بقياس استراتيجية زيادة التكلفة 1.186 بينما تبلغ قيمة أعلى ربع في العينة (75%) 1.286، وهو ما يشير الى أن غالبية عينة الدراسة بما يقارب 75% من العينة يقع تحت هذه القيمة، ويدل تقارب الوسط لحسابي مع هذه القيمة على اهتمام جزء كبير من عينة الدراسة بتطبيق استراتيجية زيادة التكلفة، حيث تشير دراسة (Bentley–Goode, 2019) الى ان تركيز استراتيجية زيادة التكلفة يكون على استغلال الأصول التشغيلية للوصول الى أدنى تكلفة ممكنة، وفي فُس الوقت لا يمنع توافر استراتيجية زيادة التكلفة بين العينة من وجود استراتيجية التميز، فقد تحاول الشركة في كثير من الأحيان الجمع بين الاستراتيجيتين بشكل متوازي.

وفي ذات السياق، تبين للبلحث أن نسبة هلهش الربحية (PM) لخاصة بقياس استراتيجية التميز 0.163 بينما تبلغ قيمة أعلى ربع في العينة (75%) 0.269، وهو ما يشير الى أن غالبية عينة الدراسة بما يقارب 75% من العينة يقع تحت هذه القيمة، ويدل تقارب الوسط لحسابي مع هذه القيمة على اهتمام جزء كبير من عينة الدراسة بتطبيق استراتيجية التميز أيضاً، وهو ما يوفق مع التوجهات الرئيسية لدراسة (Bansal & Bashir, 2023).

أما على مستوى ممارسات ادارة الأرباح المختلفة، سواء من خلال الأرباح الحقيقية أو الاستحقاقات المحاسبية فيتضح أن الأوساط الحسابية لكافة البواقي تكاد تكون صفرية للمتغيرات الأربعة (RM_CFO, RM_DISX, RM_PROD & DACC) لكل من بواقي التدفقات النقدية غير العادية، والمصروفات

الاختيارية غير العادية، وتكاليف الانتاج غير العادية، والاستحقاقات الاختيارية على التوالي، وتشير تلك النتيجة الى ابتعاد هذه القيم عن قيمة أعلى ربع في العينة (75%)، ومن ثم عدم وضوح الظاهرة الى حد كبير بعينة الدراسة.

وفيما يتعلق بمتغيرات التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية، فيتضح للباحث أن الأوساط الحسابية تبلغ 0.225، -0.081 على التوالي، ويتبين أن الأولى ايجابية والثانية سلبية، ومن ثم يتضح توافر فائض بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ووجود عجز بالأنشطة الاستثمارية، وقد يشير ذلك العجز الى استغلالها في ممارسات اعادة تبويب بنود التدفقات النقدية وهو ما يتفق مع ما ذهبت اليه دراسة (Mulchandani et al., 2024) من امكانية استغلال التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في معالجة أوجه القصور بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ولا سيما اذا ما توافرت العلاقة العكسية بينها وبين التدفقات النقدية غير العادية.

وأخيراً، توضح نتائج دقة تنبؤات المحللين الماليين الى انخفاض مستوى الوسط الحسابي الى حد كبير بما يتفق مع أقصى قيمة بالعينة لأعلى ربع (75%) حيث يبلغ الوسط الحسابي -0.001، بينما تبلغ قيمة أعلى ربع بالعينة 0.000 وهو ما يشير الى توجه الشركات نحو محاولة تلبية توقعات المحللين الماليين للحفاظ على مستوى تغطيتهم للشركة داخل تنبؤاتهم المصدرة بسوق الأوراق المالية المصري، وهو ما يتفق مع نظرية البدائل التمويلية ودراسات (e.g. Behn et al., 2013; Abernathy et al., 2014; Alfonso et al., 2015; Chae & Nakano, 2015; Baik et al., 2016; Bansal et al., 2021) التي أشارت الى اهتمام الشركات بتلبية هذه التوقعات للمحللين الماليين لتحسين صورة الشركة والحفاظ على دوام مصادر التمويل.

5-2-2: نتائج تحليل الارتباط :

يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، وطبقاً لما ورد به من نتائج يتبين ايجابية العلاقة بين المصروفات غير التشغيلية والأرباح الجوهرية (التشغيلية) غير المتوقعة بمعامل ارتباط قدره (0.65)، وهو ما يشير الى وجود ممارسات اعادة تبويب المصروفات، حيث يتم تبويب المصروفات التشغيلية على أنها مصروفات غير تشغيلية لتحسين صورة رقم الربح التشغيلي أمام المستخدم الخارجي للقوائم المالية (Bansal & Bashir, 2023). كما تبين النتائج وجود علاقة عكسية بين الإيرادات غير التشغيلية والإيرادات التشغيلية غير العادية بمعامل ارتباط (-0.64)، وهو ما يشير الى استغلال الإدارة الى هذه الإيرادات للحصول على المزيد من الأرباح التشغيلية التي تحسن من وضع الشركة أمام الأطراف الخارجية ذوي المصلحة.

جدول رقم (4): نتائج تدرج الارتباط

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)	(19)
(1) UE_CE	1																		
(2) UE_CFO	0.24	1																	
(3) UE_OR	-0.21	-0.32	1																
(4) Accuracy	-0.25	-0.23	-0.01	1															
(5) NOE	0.65	0.73	---	-0.05	1														
(6) NOR	---	-0.55	-0.64	-0.01	0.01	1													
(7) ATO	0.23	0.26	-0.02	0.01	-0.02	0.00	1												
(8) PM	0.36	0.28	0.41	0.02	-0.58	0.00	0.03	1											
(9) RM_CFO	0.23	0.02	0.32	0.01	-0.04	-0.03	-0.05	-0.01	1										
(10) RM_DISX	0.02	0.01	0.41	0.02	0.00	-0.01	0.00	-0.01	-0.03	1									
(11) RM_PROD	0.01	0.01	-0.36	0.02	0.00	0.04	0.05	-0.22	0.01	-0.05	1								
(12) DACC	0.01	0.01	-0.18	0.01	-0.02	-0.05	-0.04	-0.03	-0.32	-0.31	-0.23	1							
(13) CFF	-0.02	-0.25	-0.02	-0.03	0.01	0.00	0.02	-0.02	0.26	-0.04	-0.02	-0.22	1						
(14) CFI	0.00	-0.18	-0.01	0.02	-0.04	0.05	-0.01	-0.03	0.29	0.01	-0.02	-0.30	0.01	1					
(15) Size	0.26	0.23	-0.31	-0.05	0.05	0.00	-0.19	0.04	-0.04	-0.13	0.02	-0.01	0.00	0.01	1				
(16) Lev	0.25	0.20	-0.35	0.00	0.02	-0.51	-0.02	0.02	-0.04	-0.02	-0.05	-0.01	-0.04	0.02	0.02	1			
(17) Growth	0.06	-0.01	0.22	0.04	0.02	0.00	-0.01	-0.02	-0.03	-0.01	0.00	0.00	0.01	-0.02	0.00	-0.02	1		
(18) INDIR	0.00	-0.05	0.03	0.22	0.05	-0.01	-0.04	0.05	0.04	-0.02	-0.05	0.05	-0.01	-0.04	-0.05	0.03	0.02	1	
(19) DUAL	-0.04	-0.01	0.02	-0.18	0.03	-0.05	0.00	-0.05	-0.05	0.03	-0.05	-0.04	0.01	-0.05	0.04	0.01	-0.05	0.01	1

تشير الخطوط الداكنة إلى مستوى معنوية 5% أو أقل

وفيما يتعلق باستخدام مؤشرات الاستدلال على وجود استراتيجيات ريادة التكلفة والتميز فيتضح للباحث ايجابية العلاقة بين معدل دوران الأصول والأرباح الجوهرية غير العادية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (0.23)، بالإضافة الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين نسبة هامش الربحية وكل من الأرباح الجوهرية غير العادية والتدفقات النقدية غير العادية والايادات التشغيلية غير العادية بمعاملات ارتباط (0.36)، (0.28، 0.41) على التوالي، وهو ما يشير الى ارتفاع مستوى ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية بشكل عام، في ظل كلا الاستراتيجيتين.

5-6-2-3 : نتائج اختبارات الفرض الادائية (الآلة 1)

توضح نتائج الجدول رقم (5) نتائج اختبارات الأثر المباشر لاختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة على اعادة تبويب بنود القوائم المالية بشكل عام. وعلى مستوى العلاقة بين استراتيجية ريادة التكلفة واعادة تبويب بنود الصروفات، فيمكن توضيح نتائجها من خلال العمود الأول (Panel A) من الجدول رقم (5)، حيث يتبين وجود أثر ايجابي للصروفات غير التشغيلية على الأرباح الجوهرية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_1 = 0.625$, Sig < 5%)، بالإضافة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لمعدل دوران الأصول كمؤشر للاستدلال على تبني استراتيجية ريادة التكلفة على الأرباح الجوهرية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_2 = 0.015$, Sig < 5%) وهو ما يشير الى أن لشركات التي تركز على استغلال الكفاءة التشغيلية للأصول تسعى الى تحقيق الأرباح الجوهرية غير العادية من خلال تدنية التكلفة باعادة تبويب بنود للصروفات، وفيما يتعلق بالمتغير محل الاهتمام بالنموذج والخاص بالعلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول فيوضح وجود تأثير ايجابي معنوي لهذا المتغير على الأرباح الجوهرية غير التشغيلية حيث أن قيمة ($\beta_3 = 0.057$, Sig < 1%)، كما تبين عدم معنوية المتغير الخاص بالعلاقة التفاعلية بين نسبة هامش الربحية والصروفات غير التشغيلية على الأرباح الجوهرية غير التشغيلية حيث أن قيمة ($\beta_5 = 0.027$, Sig > 5%).

وطبقاً لتلك النتائج السابقة، يضح التوقع بينها وبين متطلبات نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية للشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة، حيث يضح ارتفاع مستوى اقبال الشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة على اعادة تبويب بنود للصروفات الوصول على الأداء التشغيلي التشغيلي المرضي أمام الأطراف الخارجية نوي للصلحة، كما تشير عدم معنوية β_5 الى عدم وجود أي وجود أي اتفاق بين اتباع الشركة لاستراتيجية التميز واعادة تبويب بنود للصروفات، وهو ما اتفق مع افاق مع وجهات نظر الباحثين (e.g. Bentley et al., 2013; Detjen & Webber, 2017; 2017; Lim et al., 2018; Agustia et al., 2020; Bansal & Bashir, 2023)

وخصوصاً في ظل تقارب القوة التفسيرية للنموذج معهم والبالغة 39.5%. **وناجاً 1،**
للاحد قد ل الفرض الادائي الأول للدراسة والأك على وجد تأث ا ابي مع لاتماع
استاد ت رادة اللفة على اعادة ت ب د ال وفات.

جدول رقم (5): نتائج تدليل أثر اختلاف أساليب إدارة اللفة على إعادة تدوير القاذورات

Variable	Predicted Sign	Panel A		Variable	Predicted Sign	Panel B		Variable	Predicted Sign	Panel C	
		UE_CE (H1)				UE_CFO (H2)				UE_OR (H3)	
		Estimate	t-statistic			Estimate	t-statistic			Estimate	t-statistic
Intercept		0.251	0.971	Intercept		0.268	0.825	Intercept		0.178	0.916
NOE	+	0.625**	2.055	NOE	+	0.312	1.421	NOR	-	-0.385**	-2.161
ATO	+	0.015**	2.121	ATO	+	0.022	1.315	ATO	+	0.048**	2.218
NOE × ATO	+	0.095***	3.115	NOE × ATO	+	0.087	1.425	NOR × ATO	+	0.181	1.411
PM	+	0.057**	2.651	NOR	-	-0.063***	-3.621	PM	+	0.068**	2.621
NOE × PM	+	0.027	1.111	PM	+	0.029**	2.927	NOR × PM	-	-0.036**	-2.725
RM_CFO	+	0.011	0.921	NOR × PM	-	-0.015**	-2.685	RM_CFO	+	0.016	1.181
RM_DISX	+	0.005	0.900	CFF	-	-0.011**	-2.896	RM_DISX	+	0.009	1.108
RM_PROD	+	0.018	1.093	CFI	-	-0.017**	-2.931	RM_PROD	+	0.012	0.955
DACC	-	-0.002	-1.166	DACC	-	-0.003	-1.063	DACC	-	-0.005	-0.850
Size	+	0.127***	3.101	Size	+	0.116**	2.058	Size	+	0.138**	2.115
Lev	+	0.321***	3.916	Lev	+	0.271**	2.116	Lev	+	0.355**	2.123
Growth	+	0.015	1.208	Growth	+	0.018	1.062	Growth	+	0.009**	2.421
INDIR	-	-0.087	-0.847	INDIR	-	-0.086	-0.927	INDIR	-	-0.089	-0.950
DUAL	-	-0.057	-0.974	DUAL	-	-0.061	-1.080	DUAL	-	-0.061	-0.983
Firm Fixed Effects		<i>Included</i>		Firm Fixed Effects		<i>Included</i>		Firm Fixed Effects		<i>Included</i>	
N		478		N		478		N		478	
Adj. R2		39.50%		Adj. R2		47.80%		Adj. R2		41.50%	
VIF (MAX)		3.171		VIF (MAX)		3.416		VIF (MAX)		3.185	

, * is significant at the 0.05 & 0.01 level respectively.

أما العلاقة بين استراتيجية التميز وإعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، فيمكن توضيح نتائجها من خلال العمود الثاني (Panel B) من الجدول رقم (5)، حيث يتبين وجود أثر سلبي معنوي معنوي للإيرادات غير التشغيلية على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة $(\beta_1 = 1\%, -0.063, \text{Sig} < 1\%)$ ، بالإضافة الى وجود تأثير إيجابي معنوي لنسبة هـش الربحية كمؤشر كمؤشر للاستدلال على تبني استراتيجية التميز على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث أن أن قيمة $(\beta_2 = 0.029, \text{Sig} < 5\%)$ ، وهو ما يشير الى أن لشركات التي تسعى الى تحقيق التميز التميز في منتجاتها تحاول تحقيق مستويات مرتفعة من التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، ويرجع ذلك الى ما قدمته دراسات (e.g. Alfonso et al., 2015; Agustia et al., 2020; Caban-Garcia et al., 2020) من أن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تكون أكثر توجهاً توجهاً لاستخدام الاستحقاقات المحاسبية في ممارسات ادارة الأرباح وذلك لتوافر لخيارات المحاسبية المحاسبية عند توجيه المزيد من الاستثمارات في البحوث والتطوير. وفي إطار معنوية التأثير السلبي السلبي للعلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية ونسبة هـش الربحية حيث أن $(\beta_6 = -5\%, 0.015, \text{Sig} < 5\%)$ فإنه يمكن الاتفاق مع دراسة (Ameer & Othman, 2021) بأن لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تنخفض إيراداتها غير التشغيلية لحساب الإيرادات التشغيلية وتحسين وتحسين مستوى التدفقات النقدية التشغيلية الى أفضل مستوياتها وتحسين لصورة أمام المستخدم الخارجي الخارجي للقوائم المالية، كما أثبتت الأدلة العملية وجود تأثير عكسي معنوي للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث أن $(\beta_7 = -5\%, -0.017, \text{Sig} < 5\%; \beta_8 = -0.011, \text{Sig} < 5\%)$ ، ومن ثم الاتفاق مع نظرية الوكالة في إطار دراسة (Balsam et al., 2011) والتي تدعم تصرف المدير التنفيذي لتحسين صورة للشركة أمام الأطراف الخارجية وتحسين الأداء التشغيلي للتدفقات النقدية التشغيلية من خلال خلال التحويل المتحليل لبنود التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية. وطبقاً لذلك النتائج النتائج يوضح التوافق بينها وبين متطلبات نظرية وكالة وما قضيه من تحسين صورة الأداء التشغيلي التشغيلي للشركة بغرض تغطية ممارسات ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية للشركات للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز، وفي إطار عدم معنوية β_3 يمكن التأكيد على توجه الشركات للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز نحو إعادة تبويب التدفقات النقدية أكثر من نظيرتها بالشركات بالشركات الرائدة في التكلفة، وهو ما اتفق مع وجهات نظر الباحثين (e.g. Agustia et al., 2020; Ameer & Othman, 2021; Bansal & Bashir, 2023) تقارب القوة التفسيرية للنموذج معهم والبالغة 47.8%. ونماذجهم، لذلك فإن الفرض الادائي الذي لا ياتي من الدراسة يؤكد على وجود تأثير إيجابي معنوي لاتداع استدامة الشركة على إعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية.

كما توضح العلاقة بين استراتيجية التميز وإعادة تبويب بنود الإيرادات بنتائج العمود الثالث (Panel C) من الجدول رقم (5)، حيث يتبين وجود أثر سلبي معنوي للإيرادات غير التشغيلية على

على الإيرادات التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_1 = -0.385$, Sig < 5%)، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمعدل دوران الأصول، ونسبة هlush الربحية كمؤشرات للاستدلال للاستدلال على تبني استراتيجية ريادة التكلفة والتميز على الإيرادات التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_2 = 0.048$, Sig < 5%; $\beta_4 = 0.068$, Sig < 5%)، وهو ما يشير إلى أن الشركات التي تسعى إلى تحقيق التميز في منتجاتها تحاول تحقيق مستويات مرتفعة من الإيرادات الإيرادات التشغيلية غير العادية باستغلال الإيرادات غير التشغيلية، ويرجع ذلك إلى ما قدمته دراسات (e.g. Bansal & Bashir, 2023; Qiao, 2025) من أن الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تحاول إعادة تبويب بنود الإيرادات بقائمة الدخل وذلك لما تتسم به تلك الشركات من شركات من ارتفاع في الإيرادات غير التشغيلية العرضية التي تأتي نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار الاستثمار في البحوث والتطوير، ويعد ذلك أكثر وضوحاً في إطار معنوية التأثير السلبي للعلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية ونسبة هlush الربحية حيث أن ($\beta_5 = -0.036$, Sig. < 5%) بما يسهم في تحسين الصورة النهائية للشركة أمام المستخدم الخارجي للقوائم المالية. وطبقاً لذلك وطبقاً لذلك النتائج توضح التوقع بينها وبين متطلبات نظرتي الوكالة وترقب البدائل التمويلية وما وما قضيتهما من تحسين صورة الأداء التشغيلي للشركة للحفاظ على مصادر التمويل، وهو ما اتفق أيضاً مع اتفق أيضاً مع وجهات نظر الباحثين (e.g. Ameer & Othman, 2021; Bansal & Bashir, 2023; Xue & Lu, 2024; Qiao, 2025) وخصوصاً في ظل تقارب القوة التفسيرية التفسيرية للنموذج معهم والبالغة 41.5%. **الاداء قبل الفض الادائي** **الاداء** **للرأسة والدأك** **على وجود تأثر إيجابي مع لاتاع اسد ادة الة على اعادة تة بد الادادات.**

كما توضح نتائج لجدول رقم (6) نتائج اختبارات الأثر المباشر لاختلاف استراتيجيات إدارة إدارة التكلفة وإعادة تبويب بنود القوائم المالية على مستوى تغطية المحللين الماليين، حيث توضح نتائج توضح نتائج العمود الأول (Panel A) من الجدول رقم (6) وجود تأثير طردي معنوي للأرباح الجوهرية غير العادية على دقة تنبؤات المحللين الماليين حيث أن ($\beta_1 = 0.025$, Sig. < 5%)، وهو ما يشير إلى توجه الشركات إلى إعادة تبويب بنود القوائم المالية لزيادة مستوى الأرباح الأرباح التشغيلية غير العادية لتلبية توقعات المحللين الماليين بشأن أداء الشركة، وهو ما يؤدي إلى إلى زيادة مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين والحفظ على مستويات مستقرة من تغطية المحللين المحللين الماليين لأسهم الشركة، وفي فس لسياق تبين عدم معنوية كلا من β_2 & β_3 ، وهو ما يشير إلى أن المحللين الماليين لا يمكنهم اكتشاف ممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية، وضب وضب تركيزهم الرئيسي على الأرباح التشغيلية، حيث تتفق النتائج مع ما قدمته دراسات (e.g. Behn et al., 2013; Abernathy et al., 2014; Alfonso et al., 2015; Chae & Nakano, 2015; Baik et al., 2016; Bansal et al., 2021) من أن زيادة مستوى الأرباح الجوهرية غير العادية يؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين وخصوصاً في ظل تقارب

(5%)، وهو ما يشير الى أن الشركات التي تسعى الى تحقيق التميز في منتجاتها تحاول تحقيق مستويات مستويات مرتفعة من الايرادات التشغيلية غير العادية باستغلال الايرادات غير التشغيلية، وتؤكد العلاقة التفاعلية بين الايرادات غير التشغيلية ونسبة هلمش الربحية التأثير السلبي على دقة تنبؤات تنبؤات المحللين الماليين حيث أن ($\beta_5 = -0.063$, Sig. < 5%)، وهو ما يشير الى أن انخفاض انخفاض الايرادات غير التشغيلية بهدف زيادة الايرادات التشغيلية كأحد ممارسات اعادة تبويب بنود بنود القوائم المالية يؤدي الى زيادة مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين، وهو ما يدل على أن الشركات الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تسعى الى تحقيق توقعات المحللين الماليين بغرض الحفاظ على على مستويات معقولة من التغطية للمحلين الماليين واستمالة المستخدم الخارجي حول ايجابية الأداء الأداء التشغيلي للشركة أمام الأطراف الخارجية ذوي الصلة، وهو ما يتفق مع دراسات (e.g. (e.g. Bentley et al., 2013; Habib & Hasan, 2017; Bentley–Goode, 2019)

وخصوصا في ظل تقارب القوة التفسيرية للنموذج معهم والبالغة 38.2%. **وناجا لد ،**
للاحد قل الفض الادائي الامم للاراسة والأك على وجود تأثر ابي مع لاتاع
اسد ادة ال على دقة تات ال لل الال وم ثم تغة ال لل الال .
5-6-2-4 : نتائج اختبارات الأثر غ الال :

اعتمد البحث في تحليل نتائج اختبارات الأثر غير المباشر على نمذجة المعادلة الهيكلية لتعميم نتائج تحليل الاحدار، وتكمن ميزة نمذجة المعادلة الهيكلية مقارنة بلطرق الإحصائية التقليدية في أنها تتيح للباحثين معالجة أسئلة بحثية مترابطة من خلال نمذجة واضحة للروابط بين العديد من المتغيرات التابعة والمستقلة. علاوة على ذلك، تتيح نمذجة المعادلة الهيكلية تقدير ضاعفات التأثير على شكل تأثيرات غير مباشرة (وسيلة) وتأثيرات كلية ولخطأها المعياري (See: Cheung, 2009).

وطبقاً لما ورد بنتائج اختبارات الأثر المباشر للفروض الإحصائية، يتبين وجود تأثير إيجابي إيجابي معنوي لاستراتيجية زيادة التكلفة على مستوى الأرباح الجوهرية غير العادية، ومن ثم ظهور ظهور ممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل من خلال التبويب المتحلسل للصروفات التشغيلية كأحد التشغيلية كأحد بنود للصروفات غير التشغيلية، كما تبين معنوية التأثير الإيجابي للأرباح الجوهرية الجوهرية غير المتوقعة على دقة تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم مستوى تغطية المحللين الماليين، الماليين، وأخيراً التأثير المعنوي الإيجابي لاستراتيجية التميز على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ومن ومن ثم مستوى تغطية المحللين الماليين، وبذلك تتوافر شروط القاعدة الإحصائية لدراسة (Baron & Kenny 1986) التي قضي بأهمية تحليل الأثر غير المباشر اذا ما اكتلت العلاقات المعنوية المباشرة بين المتغيرات الثلاث.

وطبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (7) الخاص بنتائج الأثر غير المباشر يضح معنوية الأثر غير غير المباشر إيجابيا للصروفات غير التشغيلية، والعلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية التشغيلية ومعدل دوران الأصول حيث أن ($\beta_1 = 0.016$, $Z = 2.055$, $P. value = 0.043$;

(0.043; $\beta_3 = 0.002$, $Z = 2.101$, $P. \text{ value} = 0.033$) وهو ما يشير الى أن الشركة المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تسعى الى استغلال للصروفات غير التشغيلية لتبويب للصروفات للصروفات التشغيلية عليها لتلبية توقعات المحللين الماليين والاحتفاظ بالمستوى المنسوب من تغطية المحللين الماليين، وهو ما تبين من زيادة مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين في ظل وجود الأثر وجود الأثر غير المباشر، وبذلك تتحقق افتراضات نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية في سياق ما سياق ما أشارت اليه دراسات (Bansal & Bashir, 2023; Akhtar, 2025) من استغلال ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية، ولا سيما بنود قائمة الدخل حيث تبين عدم معنوية تأثير تأثير اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية على مستوى تغطية المحللين الماليين.

جول رقم (7): نتائج اذمارات الأثر غير المباشر لاختلاف استراتيجيات ادارة اللفة على م تغطية اللفة في تسد الأرباح لفة غ العادة

Panel (A): Indirect Effects				
	Coefficients	SE	z-value	P. Value
NOE	0.016	0.004	2.055	0.043
ATO	0.000	0.001	0.681	0.088
NOE × ATO	0.002	0.000	2.101	0.033
NOR	-0.010	0.003	-2.287	0.029
PM	0.002	0.002	0.587	0.095
NOR × PM	-0.001	0.000	-2.177	0.031
Panel (B): Total Effects				
	Coefficients	SE	z-value	P. Value
NOE	0.641	0.004	2.158	0.041
ATO	0.015	0.000	0.715	0.084
NOE × ATO	0.097	0.002	2.206	0.031
NOR	-0.375	0.004	-2.401	0.028
PM	0.070	0.000	0.616	0.090
NOR × PM	-0.035	0.003	-2.036	0.046

كما تبين أيضاً معنوية الأثر غير المباشر سلبياً للإيرادات غير التشغيلية، والعلاقة التفاعلية بين بين الإيرادات غير التشغيلية ونسبة هلمش الربحية حيث أن ($\beta_4 = -0.010$, $Z = -2.287$, $P. \text{ value} = 0.029$; $\beta_3 = -0.001$, $Z = -2.177$, $P. \text{ value} = 0.031$) الى أن الشركة المتبعة لاستراتيجية التميز تسعى الى استغلال الإيرادات غير التشغيلية لزيادة حجم حجم الإيرادات التشغيلية ومن ثم ارتفاع الأرباح الجوهرية ولخفض حجم الإيرادات غير التشغيلية، التشغيلية، ومن ثم زيادة التوقع مع توقعات المحللين الماليين وارتفاع مستوى الدقة نتيجة رغبة تلك تلك لشركات في تحقيق التوقع مع توقعات المحللين الماليين، وذلك اتفاقاً مع افتراضات نظريتي الوكالة نظريتي الوكالة وترتيب البدائل التمويلية (Akhtar, 2025).

وتأسد أ على تل الائج، لاد ق ل الفص الاد مائي ال ادس لل راسة والأك على وجد تأثر ا مبي مع غ مامد لاعادة ت ب د قائة ال د على العلاقة ب اسد ات م ادارة ال لفة وم تغة ال لل ال .

3-6-5: نتائج ال ل الاضافي:

يهدف البحث في هذا الجزء من الدراسة الى اجراء المزيد من التحليلات الاضافية التي تنقش النظرية الرئيسية للدراسة، وتقدم المزيد من الأدلة العلمية على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

5-6-3-1: دور مبادئ المراجحة:

طبقا لما ورد بالعديد من الدراسات (Fan et al., 2019; Malikov et al., 2019) فان الشركات الرائدة في التكلفة تتسم بانخفاض الاحتياطيات والأرباح المرحلة وهو ما يؤدي الى انخفاض حجم مصادر التمويل الداخلية، وذلك على عكس لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز، نتيجة البحث عن مصادر تميز المنتج وارتفاع حجم الاحتياطيات والأرباح المرحلة. وفي هذا الشأن، قضي نظرية تريب البدائل التمويلية بالبحث أولا عن مصادر التمويل الداخلية ثم الذهاب الى المصادر الخارجية لانخفاض تكلفة المصادر الداخلية عن الخارجية، ونظرا لما تتسم به الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة من انخفاض حجم مصادر التمويل الداخلية فانه تتسم بارتفاع حجم الديون لديها مقارنة بغيرها من الشركات ذات استراتيجية التميز، وبالتالي تظهر ممارسات اعادة تبويب للصروفات كلما ازداد حجم الديون لدى شركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة عن غيرها من شركات المتبعة لاستراتيجية التميز (Akhtar, 2025).

استنادا الى ذلك، توجه الباحث الى اجراء المزيد من التحليل الاضافي للتحقق من هذه العلاقة في شركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة، وذلك من خلال تقسيم عينة الدراسة وفقا لحجم الديون وهو المصدر الرئيسي لمصادر التمويل الخارجي للشركة، وذلك اعتمادا على معدل التغير لنسبة الديون الى اجمالي الأصول من السنة السابقة الى السنة الحالية، فاذا ما كان هذا المعدل ايجابيا دل على توجه شركة نحو الاقتراض من المصادر الخارجية وارتفاع حجم الديون لديها، واذا كان سالبا دل على توجه شركة نحو سداد جزء من القروض السلق تصيلها. ويوضح الجدول رقم (8) نتيجة اعادة تشغيل النموذج رقم (4) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة واعادة تبويب بنود للصروفات على شقي العينة.

وطبقا للنتائج الواردة بالجدول رقم (8) في العمود الأول (Panel A) الخاص بالشركات مرتفعة حجم الاقتراض من المصادر الخارجية، يتبين وجود أثر ايجابي لكل من للصروفات غير التشغيلية، ومعدل دوران الأصول، والعلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول حيث أن قيمة $\beta_1 = 0.561$, Sig < 5%; $\beta_2 = 0.018$, Sig. < 1%; $\beta_3 = 0.087$, Sig. < 5%; أي أن لشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تركيز على استغلال الكفاءة التشغيلية للأصول وتسعى الى تحقيق الأرباح الجوهرية غير العادية من خلال خلال تدنية التكلفة باعادة تبويب بنود للصروفات (Ameer & Othman, 2021).

وعلى الجانب الآخر من الأهمية بالعمود الثاني (Panel B) من الجدول رقم (8) الخاص بالشركات منخفضة حجم الديون، فيتضح للباحث عدم معنوية كل من (β_3 & β_5) وكلاهما محل اهتمام

محل اهتمام قياس أثر استراتيجيتي ادارة التكلفة على اعادة تبويب بنود للصروفات، ومن ثم يستنتج يستنتج البحث عدم وضوح العلاقة بين استراتيجية زيادة التكلفة واعادة تبويب بنود للصروفات في الشركات منخضة مصادر التمويل الخارجي.

جول رق (8): نائج اذمارات الـ الاضافي لـ اذ اخلاف اسات اذمارات
اللفة على اعادة تبويب بنود وفات في اخلاف عقد الـ

Variable	Predicted Sign	Panel A		Panel B	
		high debt		low debt	
		Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic
Intercept		0.218	0.826	0.196	0.866
NOE	+	0.561**	2.186	0.486**	2.167
ATO	+	0.018**	2.151	0.025**	2.018
NOE × ATO	+	0.087***	3.105	0.093	1.204
PM	+	0.046	1.156	0.038	0.973
NOE × PM	+	0.026	1.193	0.017	1.152
RM_CFO	+	0.009	1.141	0.010	0.923
RM_DISX	+	0.007	1.162	0.008	0.922
RM_PROD	+	0.004	0.931	0.006	0.927
DACC	-	-0.001	-0.850	-0.002	-1.178
Size	+	0.121***	2.681	0.118**	2.150
Lev	+	0.341**	2.594	0.325	1.826
Growth	+	0.026	0.837	0.028	1.215
INDIR	-	-0.066	-1.096	-0.065	-1.194
DUAL	-	-0.059	-0.840	-0.049	-1.060
Firm Fixed Effects		<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N		236		242	
Adj. R2		43.60%		36.70%	
VIF (MAX)		2.125			

,* is significant at the 0.05 & 0.01 level respectively.

وفي اطار معنوية المتغيرات محل الاهتمام بالعمود الأول (Panel A) وعدم معنويتها بالعمود بالعمود الثاني (Panel B) يتبين للبحث لتساق نظرية ترتيب البدائل التمويلية مع الشركات الرائدة في الرائدة في التكلفة، ولذلك تحاول تلك شركات تدبير احتياجاتها من التمويل الخارجي باعادة تبويب بنود

تبويب بنود للصروفات وزيادة مستوى الأرباح الجوهرية (التشغيلية) لكسب ثقة المقرض بشأن الأداء الأداء التشغيلي للشركة والقدرة على الوفاء بالديون (Fan et al., 2019).

5-6-3-2: أثر الاختلاف في م الإيرادات على الغلة:

ارتبطت زيادة مستوى الإيرادات غير التشغيلية بزيادة القدرة على إعادة تبويب بنود الإيرادات، ومن ثم بزيادة حجم الإيرادات غير التشغيلية بالشركات المتبعة لاستراتيجية التميز يساعدها على إعادة تبويب بنود الإيرادات من خلال تحويل جزء بنود الإيرادات غير التشغيلية إلى بنود الإيرادات التشغيلية، وهو ما يساعد على زيادة مستوى الأرباح الجوهرية وتحسين صورة الأداء التشغيلي (Qiao, 2025).

واستناداً إلى ذلك، توجه البحث إلى إجراء المزيد من التحليل الإضافي للتحقق من هذه العلاقة في الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز، وذلك من خلال تقسيم عينة الدراسة وفقاً لحجم الإيرادات غير التشغيلية اعتماداً على وسيط عينة الدراسة للإيرادات غير التشغيلية لكل صناعة على حدة، فالمشاهدات التي ترتفع عن وسيط لصناعة بالعينة هو التي يتمتع بحجم إيرادات غير تشغيلية مرتفع وتصبح لدى الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز الفرصة الأعلى نحو إعادة تبويب بنود الإيرادات، والمشاهدات ذات القيمة التي تنخفض عن وسيط لصناعة بالعينة هو التي يتمتع بحجم إيرادات غير تشغيلية منخفض ونخفض فرصة إعادة تبويب بنود الإيرادات لدى الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز. ويوضح الجدول رقم (9) نتيجة إعادة تشغيل النموذج رقم (6) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة وإعادة تبويب بنود الإيرادات على شقي العينة.

وطبقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (9) في العمود الأول (Panel A) الخاص بالشركات مرتفعة حجم الإيرادات غير التشغيلية، يتبين وجود أثر إيجابي معنوي لنسبة هـش الربحية كمؤشر للاستدلال على وجود استراتيجية التميز على الإيرادات التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة β_2 (-0.355 , Sig < 5%)، فضلاً عن معنوية التأثير السلبي للعلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية ونسبة هـش الربحية حيث أن $\beta_5 = -0.042$, Sig. < 1%)، وهو ما يشير إلى أن زيادة مستوى الإيرادات غير التشغيلية يساعد الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز في إعادة تبويب بنود الإيرادات وزيادة حجم الأرباح الجوهرية.

وعلى الجلب الآخر من الأهمية بالعمود الثاني (Panel B) من الجدول رقم (9) الخاص بالشركات منخفضة حجم الإيرادات غير التشغيلية، فيتضح للبحث عدم معنوية كل من β_3 و β_5 وكلاهما محل اهتمام قياس أثر استراتيجيتي إدارة التكلفة على إعادة تبويب بنود الإيرادات، ومن ثم يستنتج البحث عدم وضوح العلاقة بين استراتيجية التميز وإعادة تبويب بنود الإيرادات في الشركات منخفضة الإيرادات غير التشغيلية.

وفي إطار معنوية المتغيرات محل الاهتمام بالعمود الأول (Panel A) وعدم معنويتها بالعمود بالعمود الثاني (Panel B) يتبين للبحث تساق للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز مع زيادة

مستويات الإيرادات غير التشغيلية، حيث أن زيادتها تعد بمثابة دافع رئيسي لدى شركة نحو القدرة القدرة على تحسين صورة الأداء التشغيلي لدى شركة أمام الأطراف الخارجية ذو الصلة. وبالتالي وبالتالي فالشركات المبتعة لاستراتيجية التميز تتوقف قدرتها على إعادة تبويب بنود الإيرادات على على مستوى الإيرادات غير التشغيلية (Bansal & Bashir, 2023).

جدول رقم (9): نتائج اختبارات الانحدار الإضافي لـ تأثير اختلاف استراتيجيات إدارة
الائحة على إعادة تبويب الإيرادات في اختلافات الشركة

Variable	Predicted Sign	Panel A		Panel B	
		large firms		small firms	
		Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic
Intercept		0.163	0.857	0.550	0.905
NOR	-	-0.355**	-2.271	-0.368**	-2.186
ATO	+	0.051**	2.118	0.069**	2.211
NOR × ATO	+	0.176	0.867	0.169	0.961
PM	+	0.067***	2.386	0.062**	2.185
NOR × PM	-	-0.042***	-2.516	-0.038	-0.898
RM_CFO	+	0.015	1.015	0.014	1.035
RM_DISX	+	0.009	0.953	0.007	0.946
RM_PROD	+	0.011	1.190	0.012	1.063
DACC	-	-0.004	-0.894	-0.006	-0.960
Size	-	-0.135**	-2.236	-0.137**	-2.157
Lev	-	-0.296**	-2.321	-0.285**	-2.168
Growth	+	0.008**	2.177	0.007**	2.321
INDIR	-	-0.092	-0.968	-0.081	-0.880
DUAL	-	-0.057	-0.900	-0.040	-1.190
Firm Fixed Effects		<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N		297		181	
Adj. R2		44.80%		41.30%	
VIF (MAX)		3.187			
,* is significant at the 0.05 & 0.01 level respectively.					

5-3-3: أثر اختلاف الاستراتيجيات على المفاضلة بين ممارسات إدارة

الأرباح:

طبقاً لما ورد بالعديد من الدراسات (e.g. Alfonso et al., 2015; Agustia et al., 2020; Caban-Garcia et al., 2020) فإن الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تهتم بزيادة حجم الاستثمارات في البحوث والتطوير، وبالتالي ارتفاع الفرصة لديها نحو إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية نتيجة ارتفاع فرص الخيارات المحاسبية بالمعايير المحاسبية. أما الشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة فتسعى إلى خفض تكلفة الإنتاج بزيادة كفاءة تشغيل الأصول وتحقيق معدلات أداء تشغيلي مرتفع ومن ثم تخفيض فرص وجود لخيارات المحاسبية المحاسبية أمامها (Bansal & Bashir, 2023). وتبعاً لذلك، يستنتج البحث أن فرصة إدارة الأرباح من خلال الأرباح الحقيقية (التشغيلية) أكثر ملاءمة من إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية للشركات الرائدة في التكلفة والعكس بالعكس.

ولذلك توجه البحث إلى إجراء المزيد من التحليل الإضافي للتحقق من هذه العلاقة باختلاف استراتيجيتي إدارة التكلفة، من خلال توصيف نموذج الانحدار رقم (9) التالي:

$$EM (DAAC; RM_CFO; RM_DISX \& RM_PROD) = \beta_0 + \beta_1 NOE + \beta_2 ATO + \beta_3 NOE \times ATO + \beta_4 PM + \beta_5 NOR \times PM + \beta_6 Size + \beta_7 Lev + \beta_8 Growth + \beta_9 INDIR + \beta_{10} DUAL + \varepsilon$$

(9)

ويمكن من خلال نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (9) التعرف على أثر اختلاف استراتيجيات إدارة التكلفة على المفاضلة بين أساليب إدارة الأرباح المختلفة (إدارة الأرباح الحقيقية (التشغيلية)، إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية). ويوضح الجدول رقم (10) نتيجة تشغيل النموذج رقم (9) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة وبدائل إدارة الأرباح.

وطبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (10) في العمود الأول (Panel A) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة وإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، يضح عدم معنوية معدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية ريادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.057$, Sig. > 5%) ومن ثم فمعدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية ريادة التكلفة لا يحقق متطلبات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية. كما يضح عدم معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول التشغيلية حيث أن ($\beta_3 = 0.286$, Sig. > 5%)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة لا تفضل التوجه نحو إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية. أما مؤشر نسبة هلمش الربحية فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.075$, Sig. < 5%) وهي مؤشر للاستدلال على استراتيجية التميز، وبالتالي فالشركات المتبعة لتلك الاستراتيجية يتوافر لديها لديها فرصة المفاضلة بين الخيارات المحاسبية وارتفاع فرصة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات

الاستحقاقات المحاسبية. وقد أكدت معنوية العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية ومؤشر نسبة هامش الربحية على تلك العلاقة حيث أن ($\beta_5 = 0.048$, Sig. < 1%).

جدول رقم (10): نتائج اختبارات الانحدار الإضافي لـ Δ أثر اختلاف استراتيجيات إدارة اللفة على الفاضلة بممارسات إدارة الأرباح

Variable	Predicted Sign	Panel A		Panel B		Panel C		Panel D	
		DAAC		RM_CFO		RM_DISX		RM_PROD	
		Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic
Intercept		0.187	1.060	0.215	0.951	0.237	0.903	0.308	1.165
NOE	+	0.386	0.992	0.371**	2.236	0.326	0.918	0.318**	2.187
ATO	+	0.057	1.236	0.058**	2.718	0.055**	2.186	0.069**	2.621
NOE × ATO	+	0.286	0.968	0.261***	3.286	0.305	1.034	0.326***	3.221
PM	+	0.075**	2.186	0.065**	2.159	0.082***	3.121	0.095**	2.151
NOR × PM	+	0.048***	3.151	0.037	0.847	0.046	0.924	0.048	0.870
Size	+	0.221**	2.161	0.263	0.972	0.371	1.154	0.368	1.120
Lev	+	0.315	1.145	0.318	0.890	0.365	1.210	0.297	1.158
Growth	+	0.007	0.986	0.008**	2.386	0.015**	2.786	0.025**	2.589
INDIR	-	-0.071	-1.125	-0.065	-1.125	-0.059	-1.218	-0.053	-0.969
DUAL	-	-0.063	-0.976	-0.047	-0.899	-0.033	-1.011	-0.049	-1.124
Firm Fixed Effects		<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>		<i>Included</i>	
N		478		478		478		478	
Adj. R2		33.60%		32.70%		31.80%		34.90%	
VIF (MAX)		3.157							

,* is significant at the 0.05 & 0.01 level respectively.

وفي العمود الثاني (Panel B) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج التدفقات النقدية غير العادية، يضح معنوية معدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.058$, Sig. $< 5\%$) ومن ثم فمعدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة زيادة التكلفة يحقق متطلبات ادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج التدفقات النقدية غير العادية. كما فضح معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول التشغيلية حيث أن ($\beta_3 = 0.261$, Sig. $< 1\%$)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتزايد لديها الفرصة نحو ادارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج التدفقات النقدية. أما مؤشر نسبة هلمش الربحية فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.065$, Sig. $< 5\%$) وهي مؤشر للاستدلال على استراتيجية التميز، وبالتالي فالشركات المتبعة المتبعة لتلك الاستراتيجية يتوافر لديها فرصة أيضا نحو ادارة الأرباح الحقيقية بدلالة بواقي نموذج التدفقات النقدية، إلا أن عدم معنوية العلاقة التفاعلية بين الايرادات غير التشغيلية ومؤشر نسبة هلمش الربحية شكك في صحة هذه العلاقة حيث أن ($\beta_5 = -0.037$, Sig. $> 5\%$)، وبالتالي وبالتالي تصبح قدرة الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز محدودة في ادارة الأرباح الحقيقية وارتفاع وارتفاع فرصتها في ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية.

أما العمود الثالث (Panel C) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج للصروفات الاختيارية غير العادية، يضح معنوية معدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.055$, Sig. $< 5\%$) ومن ثم فمعدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة التكلفة يحقق متطلبات ادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج للصروفات الاختيارية غير العادية. كما فضح عدم معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول التشغيلية حيث أن ($\beta_3 = 0.305$, Sig. $> 5\%$)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة لم يتبين قدرتها على ادارة الأرباح الحقيقي باستخدام بواقي نموذج للصروفات الاختيارية غير العادية. أما مؤشر نسبة هلمش الربحية فقد الربحية فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.082$, Sig. $< 1\%$) وهي مؤشر للاستدلال على استراتيجية التميز، وبالتالي فالشركات المتبعة لتلك الاستراتيجية يتوافر لديها فرصة أيضا نحو ادارة ادارة الأرباح الحقيقية بدلالة بواقي نموذج للصروفات الاختيارية غير العادية، إلا أن عدم معنوية معنوية العلاقة التفاعلية بين الايرادات غير التشغيلية ومؤشر نسبة هلمش الربحية شكك في صحة هذه صحة هذه العلاقة حيث أن ($\beta_5 = -0.046$, Sig. $> 5\%$)، وبالتالي تصبح قدرة الشركات المتبعة المتبعة لاستراتيجية التميز محدودة في ادارة الأرباح الحقيقية وارتفاع فرصتها في ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية.

وأخيراً، يوضح العمود الرابع (Panel D) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج تكاليف الانتاج غير العادية، معنوية معدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.069$, Sig. $< 5\%$) ومن ثم فمعدل دوران الأصول التشغيلية كمؤشر للاستدلال على استراتيجية زيادة التكلفة يحقق متطلبات ادارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج تكاليف الانتاج غير العادية. كما فُضح معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية ومعدل دوران الأصول التشغيلية حيث أن ($\beta_3 = 0.326$, Sig. $< 1\%$)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتزايد لديها الفرصة نحو ادارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج تكاليف الانتاج غير العادية. أما مؤشر نسبة هلمش الربحية فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.095$, Sig. $< 5\%$) وهي مؤشر للاستدلال على استراتيجية التميز، وبالتالي فالشركات المتبعة لذلك الاستراتيجية يتوافر لديها فرصة أيضاً نحو ادارة الأرباح الحقيقية بدلالة بواقي بواقي نموذج تكاليف الانتاج غير العادية، إلا أن عدم معنوية العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية ومؤشر نسبة هلمش الربحية شكك في صحة هذه العلاقة حيث أن ($\beta_5 = -0.048$, Sig. $> 5\%$)، وبالتالي تصبح قدرة لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز محدودة في ادارة ادارة الأرباح الحقيقية وارتفاع فرصتها في ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية. وبناء على تلك النتائج، يوضح اتفاق البحث بالدراسة الحالية مع نتائج دراسات (e.g. Alfonso et al., 2015; Agustia et al., 2020; Caban-Garcia et al., 2020) بشأن زيادة فرص ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية لى لشركات المتبعة لاستراتيجية لاستراتيجية التميز عن غيرها من المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة.

5-6-4: نتائج الدراسة:

يسعى البحث الى اجراء تحليل لحساسية للتحقق من متانة النموذج وملاءمته في القدرة على تعميم النتائج، وفي ظل اختلاف الدراسات (e.g. Bentley et al., 2013; Kong et al., 2020) على المقاييس المستخدمة في تحديد استراتيجية ادارة التكلفة المستخدمة بالشركة، يمكن يمكن اجراء تحليل لحساسية لنتائج اختبارات فروض الدراسة من خلال استخدام المقاييس البديلة البديلة للاستراتيجيات التنافسية، وفي حالة ثبات واستقرار النتائج يصبح النموذج أكثر ملاءمة لبيئة الدراسة ويمكن تعميم نتائجه.

وفي هذا السياق، حدد دراسة (Kong et al., 2020) امكانية تحديد الاستراتيجية المتبعة لادارة التكلفة من خلال ستة مؤشرات رئيسية تتمثل في: مؤشر نفقات البحث والتطوير الى المبيعات، المبيعات، ومؤشر الموظفين الى المبيعات، ونسبة التغير في المبيعات، ونسبة للصروفات البيعية البيعية والعمومية والادارية الى المبيعات، والاحراف المعياري لاجمالي عدد الموظفين في السنوات السنوات الخمس الأخيرة للشركة. وبحساب هذه النسب الستة لسابقة على مستوى كل صناعة على حدة على حدة يمكن تحديد الشركة المتبعة لاستراتيجية التميز عن شركة المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة

التكلفة باستخدام الوسيط، فالقيم الأعلى من الوسيط تعتبر من شركات المتبعة لاستراتيجية التميز
التميز والقيم الأقل تصبح من شركات النتبعة لاستراتيجية ريادة التكلفة.

جدول رقم (11): نتائج اختبارات تدوير الماسحة للقياسات الإدارية الفعالة على مستويات الأساسية

Panel A				Panel B				Panel C				Panel D			
Variable	P. Sign	UE_CE		Variable	P. Sign	UE_CFO		Variable	P. Sign	UE_OR		Variable	P. Sign	Accuracy	
		Estimate	T			Estimate	T			Estimate	T			Estimate	T
Intercept		0.28	1.09	Intercept		0.31	0.95	Intercept		0.19	0.98	Intercept		0.20	1.02
NOE	+	0.70**	2.30	NOE	+	0.36	1.63	NOR	-	-0.41**	-2.31	NOR	-	0.01**	3.04
CL	+	0.02**	2.38	CL	+	0.03	1.51	CL	+	0.05**	2.37	CL	+	-0.03	-1.32
NOE × CL	+	0.11***	3.49	NOE × CL	+	0.10	1.64	NOR × CL	-	0.19	1.51	NOR × CL	-	-0.03	-1.14
def	+	0.06**	2.97	NOR	-	-0.07***	-4.16	def	+	0.07**	2.80	def	+	0.06**	2.50
NOE × def	-	-0.03	-1.24	def	+	0.03***	3.37	NOR × def	-	-0.04**	-2.92	NOR × def	-	-0.07**	-2.72
RM_CFO	+	0.01	1.03	NOR × def	-	-0.02***	-3.09	RM_CFO	+	0.02	1.26				
RM_DISX	+	0.01	1.01	CFF	-	-0.01***	-3.33	RM_DISX	+	0.01	1.19				
RM_PROD	+	0.02	1.22	CFI	-	-0.02***	-3.37	RM_PROD	+	0.01	1.02				
DACC	-	0.00	-1.31	DACC	-	0.00	-1.22	DACC	-	-0.01	-0.91	DACC	-	-0.01**	-2.81
Size	+	0.14***	3.47	Size	+	0.13**	2.37	Size	-	0.15**	2.26	Size	+	0.22	1.06
Lev	+	0.36***	4.39	Lev	+	0.31**	2.43	Lev	-	0.38**	2.27	Lev	-	-0.22	-0.97
Growth	+	0.02	1.35	Growth	+	0.02	1.22	Growth	+	0.01**	2.59	Growth	+	0.02	1.23
INDIR	-	-0.10	-0.95	INDIR	-	-0.10	-1.07	INDIR	-	-0.10	-1.02	INDIR	+	0.01***	3.11
DUAL	-	-0.06	-1.09	DUAL	-	-0.07	-1.24	DUAL	-	-0.07	-1.05	DUAL	+	0.01**	2.63
Firm Fixed Effects		Included		Firm Fixed Effects		Included		Firm Fixed Effects		Included		Firm Fixed Effects		Included	
N		478		N		478		N		478		N		478	
Adj. R2		37.80%		Adj. R2		48.10%		Adj. R2		39.50%		Adj. R2		36.40%	
VIF (MAX)		3.211		VIF (MAX)		3.52		VIF (MAX)		3.247		VIF (MAX)		2.271	

, * is significant at the 0.05 & 0.01 level respectively.

وباعادة تشغيل نماذج اختبارات الفروض الاصائية رقم (4، 5، 6، 8) باستخدام المقاييس البديلة للاستراتيجية التنافسية، يمكن توضيح الأثر على اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال للصروفات والايادات والتدفقات النقدية. وبالتالي، يوضح الجدول رقم (11) أثر استخدام المقاييس البديلة للاستراتيجيات التنافسية على مخرجات التحليل الأساسي للدراسة.

وطبقا للنتائج الواردة بالجدول رقم (11) في العمود الأول (Panel A) يتبين وجود أثر ايجابي للصروفات غير التشغيلية على الأرباح الجوهرية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_1 = 0.70$, Sig < 5%) ، بالاضافة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لاتباع استراتيجية زيادة التكلفة على الأرباح الجوهرية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_2 = 0.02$, Sig < 5%)، بالاضافة الى معنوية أثر العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية واتباع استراتيجية زيادة التكلفة على الأرباح الجوهرية غير التشغيلية حيث أن قيمة ($\beta_3 = 0.11$, Sig < 1%)، كما تبين عدم معنوية المتغير الخاص بالعلاقة التفاعلية بين اتباع استراتيجية التميز وللصروفات غير التشغيلية التشغيلية على الأرباح الجوهرية غير التشغيلية حيث أن قيمة ($\beta_5 = -0.03$, Sig > 5%). وبالتالي يتحقق الأثر الايجابي لاتباع استراتيجية زيادة التكلفة على اعادة تبويب بنود للصروفات.

أما العلاقة بين استراتيجية التميز واعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، فيمكن توضيح نتائجها من خلال العمود الثاني (Panel B) من لجدول رقم (11)، حيث يتبين وجود أثر سلبي معنوي للايادات غير التشغيلية على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_4 = -0.07$, Sig < 1%) ، بالاضافة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لاتباع استراتيجية التميز على التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_5 = 0.03$, Sig < 1%)، وفي اطار معنوية التأثير السلبي للعلاقة التفاعلية بين الايادات غير التشغيلية واتباع استراتيجية التميز التميز حيث أن ($\beta_6 = -0.02$, Sig. < 5%)، وفي اطار عدم معنوية β_3 الخاصة باستراتيجية باستراتيجية زيادة التكلفة والعلاقة التفاعلية بينها وبين للصروفات غير التشغيلية يتحقق الأثر الايجابي لاتباع استراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية.

كما تضح العلاقة بين استراتيجية التميز واعادة تبويب بنود الايادات بنتائج العمود الثالث (Panel C) من لجدول رقم (11)، حيث يتبين وجود أثر سلبي معنوي للايادات غير التشغيلية التشغيلية على الايادات التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_1 = -0.41$, Sig < 5%)، بالاضافة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لاتباع استراتيجية التميز على الايادات التشغيلية غير العادية حيث أن قيمة ($\beta_4 = 0.07$, Sig < 5%)، وفي اطار معنوية التأثير السلبي للعلاقة التفاعلية بين الايادات غير التشغيلية واتباع استراتيجية التميز حيث أن ($\beta_5 = -0.04$, Sig. < 5%)، وفي اطار عدم معنوية β_3 الخاصة باستراتيجية زيادة التكلفة والعلاقة التفاعلية بينها وبين الايادات غير التشغيلية يتحقق الأثر الايجابي لاتباع استراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود الايادات.

كما تضح العلاقة بين استراتيجية التميز ومستوى تغطية المحللين الماليين بنتائج العمود الرابع الرابع والأخير (Panel D) من لجدول رقم (11)، حيث يتبين وجود أثر سلبي معنوي للايرادات للايرادات غير التشغيلية على دقة تنبؤات المحللين الماليين حيث أن قيمة $(\beta_1 = -0.01, \text{Sig} < 5\%)$ ، بالإضافة الى وجود تأثير ايجابي معنوي لتبني استراتيجية التميز على مستوى تغطية المحللين الماليين حيث أن قيمة $(\beta_4 = 0.06, \text{Sig} < 5\%)$ ، وتؤكد العلاقة التفاعلية بين الايرادات الايرادات غير التشغيلية ونسبة هملش الربحية التأثير السلبي للايرادات غير التشغيلية على دقة تنبؤات المحللين الماليين حيث أن $(\beta_5 = -0.07, \text{Sig} < 5\%)$ ، وبالتالي يتحقق الأثر الايجابي الايجابي لاتباع استراتيجية التميز على دقة تنبؤات المحللين الماليين، ومن ثم مستوى تغطية المحللين الماليين.

وتأسيساً على النتائج المبينة بالعرض السلق يضح لتساقها مع نتائج التحليل الأساسي للدراسة، وهو ما يسهم في زيادة التحقق من متانة النموذج وملاءمة النتائج المستخرجة منه وامكانية تعميمها، أي أن النتائج المستخرجة بالتحليل الأساسي غير حساسة لاستخدام المقاييس البديلة لاستراتيجيات ادارة التكلفة.

وفيما يتعلق باجراء تحليل الحساسية لمخرجات التحليل الاضافي اعتماداً على المقاييس البديلة للاستراتيجيات التنافسية، فقد قام البحث باعادة تشغيل نماذج اختبارات التحليل الاضافي لاختبار أثر اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة على المفاضلة بين ممارسات ادارة الأرباح، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج تلك العلاقة.

وطبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (12) في العمود الأول (Panel A) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، يضح عدم معنوية استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن $(\beta_2 = 0.066, \text{Sig} > 5\%)$ ، كما يضح أيضاً عدم معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية واستراتيجية زيادة التكلفة حيث أن $(\beta_3 = 0.329, \text{Sig} > 5\%)$ ، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة لا تفضل التوجه التوجه نحو ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية. أما استراتيجية التميز فقد تبين معنويتها معنويتها حيث أن $(\beta_4 = 0.086, \text{Sig} < 5\%)$ وبالتالي فالشركات المتبعة لتلك الاستراتيجية يتوافر لديها فرصة المفاضلة بين لخيارات المحاسبية وارتفاع فرصة ادارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية. وقد أكدت معنوية العلاقة التفاعلية بين الايرادات غير التشغيلية واستراتيجية التميز على تلك العلاقة حيث أن $(\beta_5 = 0.055, \text{Sig} < 1\%)$.

جدول رقم (12): نتائج اختبارات تدللية لاسدات ادارة
اللفة على لافضلة بمارسات ادارة الارباح

Variable	Predicted Sign	Panel A		Panel B		Panel C		Panel D	
		DAAC		RM_CFO		RM_DISX		RM_PROD	
		Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic	Estimate	t-statistic
Intercept		0.215	1.230	0.245	1.075	0.280	1.057	0.345	1.305
NOE	+	0.444	1.151	0.423**	2.527	0.385	1.074	0.356**	2.449
CL	+	0.066	1.594	0.066***	3.071	0.065**	2.558	0.077***	2.936
NOE × CL	+	0.329	1.123	0.298***	3.713	0.360	1.210	0.365***	3.608
def	+	0.086**	2.536	0.074**	2.440	0.097***	3.652	0.106**	2.409
NOR × def	+	0.055***	3.655	0.042	0.957	0.054	1.081	0.054	0.974
Size	+	0.254**	2.507	0.300	1.098	0.438	1.350	0.412	1.254
Lev	+	0.362	1.328	0.363	1.006	0.431	1.416	0.333	1.297
Growth	+	0.008	1.144	0.009**	2.696	0.018***	3.260	0.028***	2.900
INDIR	-	-0.082	1.305	-0.074	1.271	-0.070	1.425	-0.059	1.085
DUAL	-	-0.072	1.132	-0.054	1.016	-0.039	1.183	-0.055	1.259
Firm Fixed Effects		Included		Included		Included		Included	
N		478		478		478		478	
Adj. R2		31.50%		32.10%		31.60%		35.10%	
VIF (MAX)		2.681							

وفي العمود الثاني (Panel B) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الارباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج التدفقات النقدية غير العادية، يضح معنوية استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.066$, Sig. < 1%)، كما يضح معنوية متغير العلاقة التفاعلية التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية واستراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_3 = 0.298$, Sig. < 1%)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتزايد لديها الفرصة نحو ادارة ادارة الارباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج التدفقات النقدية. أما مؤشر استراتيجية التميز فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.074$, Sig. < 5%)، ويضح عدم معنوية العلاقة التفاعلية بين بين اليرادات غير التشغيلية واستراتيجية التميز حيث أن ($\beta_5 = -0.042$, Sig. > 5%). أما العمود الثالث (Panel C) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة وادارة الارباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج للصروفات الاختيارية غير العادية، يضح معنوية

استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.065$, Sig. < 5%)، كما فُضح عدم معنوية متغير العلاقة التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية واستراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_3 = 0.360$, Sig. > 5%)، أما استراتيجية التميز فقد تبين معنويتها حيث أن ($\beta_4 = 0.097$, Sig. < 1%)، وأخيرا فُضح عدم معنوية العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية واستراتيجية التميز حيث أن ($\beta_5 = -0.054$, Sig. > 5%).

وأخيرا، يوضح العمود الرابع (Panel D) الخاص بالعلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة وإدارة الأرباح الحقيقية باستخدام بواقي نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية، معنوية استراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_2 = 0.077$, Sig. < 5%)، كما فُضح معنوية متغير العلاقة التفاعلية التفاعلية بين للصروفات غير التشغيلية واستراتيجية زيادة التكلفة حيث أن ($\beta_3 = 0.365$, Sig. < 1%)، وبالتالي فالشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة تتزايد لديها الفرصة نحو إدارة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال بواقي نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية. أما استراتيجية التميز فقد تبين معنويته حيث أن ($\beta_4 = 0.106$, Sig. < 5%)، وبالتالي فالشركات المتبعة لتلك الاستراتيجية يتوافر لديها فرصة أيضا نحو إدارة الأرباح الحقيقية بدلالة بواقي نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية، وأخيرا تبين عدم معنوية العلاقة التفاعلية بين الإيرادات غير التشغيلية واستراتيجية التميز حيث أن ($\beta_5 = -0.054$, Sig. > 5%).

وتأسيسا على النتائج المبينة بالعرض السابق يضح لتساقها مع نتائج التحليل الإضافي للدراسة، وهو ما يسهم في زيادة التحقق من متانة النموذج وملاءمة النتائج المستخرجة منه وإمكانية تعميمها، أي أن النتائج المستخرجة بالتحليل الإضافي غير حساسة لاستخدام المقاييس البديلة لاستراتيجيات إدارة التكلفة.

7-5: خاتمة الدراسة (استنتاجات الدراسة، وتوصياتها، والمجالات البحثية

المقترحة):

نقلت الدراسة كيفية استخدام إعادة تبويب بنود القوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية) كوسيط في العلاقة بين استراتيجيات إدارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين، فاستمرارية الشركة في المنافسة بأسواق رأس المال مرهونة باستمرارية مصادر التمويل من أدوات حقوق الملكية أو سوق الديون. ولذلك يلعب المحللون الماليون دورا حيويا في توجيه رؤوس الأموال في القرارات الاستثمارية، واستجابة لذلك تحاول الشركات تلبية توقعات المحللين الماليين من خلال استغلال ممارسات إعادة تبويب القوائم المالية لتحسين الأداء التشغيلي، ولكن في ظل اختلافات استراتيجيات إدارة التكلفة تخلف طرق ممارسات إعادة تبويب القوائم المالية، ما بين إعادة تبويب لبند للصروفات أو الإيرادات أو التدفقات النقدية التشغيلية.

وبالتطبيق على عينة من شركات المقيدة في سوق الأوراق المالية للصوي مكونة من 129 شركة 129 شركة سجلت 516 مشاهدة خلال الفترة الزمنية من عام 2021 الى عام 2024، توصلت

الدراسة الى زيادة الأرباح الجوهرية للشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات، وذلك بتقليل حجم للصروفات التشغيلية بتبويبها كأحد بنود للصروفات غير للصروفات غير التشغيلية ومن ثم يرتفع حجم الأرباح التشغيلية. وفي فس لسياق، فصح عدم قدرة قدرة الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز على اعادة تبويب بنود للصروفات، ويمكن تفسير ذلك بأن ذلك بأن الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز تتسم بارتفاع حجم الايرادات غير العادية نتيجة زيادة زيادة حجم الاستثمارات في البحث والتطوير لتحقيق الابداع في المنتجات. وبناء على ذلك، توجهت تلك الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز نحو اعادة تبويب بنود الايرادات من خلال تقليل حجم تقليل حجم الايرادات غير التشغيلية وزيادة الايرادات التشغيلية بما يسهم في زيادة الأرباح الجوهرية الجوهرية (التشغيلية).

كما كتفت النتائج عن استجابة الشركات المتبعة لاستراتيجية زيادة التكلفة الى نظرية المفاضلة بين البدائل التمويلية، من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات لجذب رؤوس الأموال المقترضة نتيجة ضعف الاحتياطات والأرباح المرحلة كصادر تمويل داخلي لخفض الأرباح التشغيلية الناتج من لخفض سعر المنتج بالسوق. أما الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز فقد تبين سرعة استجابتها لحجم الايرادات غير العادية حيث تعمل على استغلالها في زيادة حجم الاحتياطات والأرباح المرحلة للوصول على مصادر التمويل الداخلي التي يتسم بانخفاض تكلفته عن مصادر التمويل الخارجي.

وفي فس لسياق، فضلت لشركات الرائدة في التكلفة اللجوء الى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (التشغيلية) وعدم فضيل ممارسات ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، لعدم توفر الفرص المناسبة لاستغلال فجوة لخيارات المحاسبية نتيجة تركيز الشركة على كثافة الاستثمار في الأصول وتحقيق الكفاءة التشغيلية التي يترتب عليها تحسين الأداء التشغيلي. أما الشركات المتبعة لاستراتيجية التميز فقد تبين سرعة استجابتها لاستغلال فجوة لخيارات المحاسبية لادارة الأرباح نتيجة ارتفاع تكاليف الاستثمار في البحوث والتطوير، وهو ما دفعها الى سلوك ممارسات اعادة تبويب قائمة التدفقات النقدية لتغطية فجوة الاستحقاقات المحاسبية وتحسين مستوى الأداء التشغيلي أمام جمهور المتعاملين في سوق رأس المال بما فيهم المحللين الماليين. وبالتالي، فصح وجود علاقة عكسية بين ممارسات اداة الأرباح الحقيقية وممارسات ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية نتيجة اختلاف استراتيجيات ادارة التكلفة.

ومن وجهة نظر المحللين الماليين، تصبح لشركات المتبعة لاستراتيجية التميز هي الأكثر توجهاً نحو توجهها نحو تلبية توقعات المحللين الماليين، وهو ما ثبت من خلال زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، الماليين، وذلك بغرض تغطية ممارسات الشركة نحو ادارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، المحاسبية، وتحقيق صورة ايجابية عن أداء الشركة ومستوى تشغيلها. وفي ظل وجود العلاقة لطردية بين لطردية بين الأرباح الجوهرية غير العادية ومستوى تغطية المحللين الماليين بدلالة مستوى دقة تنبؤاتهم، تنبؤاتهم، يتبين أنها وسيلة رئيسية لتلبية توقعات المحللين الماليين وليت غاية في حد ذاتها، وهو

وهو ما يدفع بوجود الآثار غير المباشرة لاستراتيجيات ادارة التكلفة على مستوى تغطية المحللين المحليين الماليين.

وفي هذا لصد، يضح للباحث معنوية الأثر غير المباشر للشركات المتبعة لاستراتيجية التميز على مستوى تغطية المحللين الماليين في ظل ارتفاع مستوى ممارسات اعادة تبويب بنود القوائم المالية من خلال اعادة تبويب بنود للصروفات فقط، وتشير تلك النتيجة الى أن زيادة التميز في المنتجات يدفع الشركات الى محاولة تلبية توقعات المحللين الماليين، باستغلال الأرباح الجوهرية كوسيلة رئيسية لجلب الأنباء غير لِسارة عن جمهور المتعاملين.

وتأسيساً على ما تقدم من نتائج الدراسة، يَصي الداء هيئة سوق المال للصوي بزيادة فعالية دور المحللين الماليين، وتحقيق القنوات الرسمية لنشر توقعاتهم، فضلاً عن زيادة عدد الجهات القائمة بتحليل المالي لتحقيق مستوى التغطية على أرض الواقع ولا سيما في ظل ما كثفت عنه النتائج من عدم القدرة على الوصول على مستويات التغطية وإنما تم الاعتماد على الفروق السعرية بين الفعلي والمتوقع. كما يَصي الداء الشركات المدرجة بهيئة سوق المال بالاصحاح الرسمي عن استراتيجية ادارة التكلفة المتبعة لتحقيق لشفافية بشأن المعلومات الواردة بالقوائم المالية مع توفير الأدلة الداعمة لذلك. وأخيراً يَصي الداء ضرورة قيام المراجع الخارجي بابداء الرأي الفني المحايد بشأن استراتيجيات ادارة التكلفة ومدى تورط لشركة في الاعتماد على ممارسات ادارة الأرباح بكافة أنواعها لتحقيق النتائج المرغوبة.

وعلى الرغم مما توصل اليه البحث من نتائج تدعم العلاقة الايجابية المباشرة وغير المباشرة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى تغطية المحللين الماليين في ظل وسلطة اعادة تبويب بنود القوائم المالية في سوق الأوراق المالية للصوي، إلا أنه لازلت تلك النتائج مقيدة بمجموعة من القيود التي تستلزم توخي الحذر عن الاستناد الى هذه النتائج، ولعل أهم هذه القيود هي:

- المقياس التي استند اليه البحث في قياس مستوى تغطية المحللين الماليين لا يعتبر المقياس الأساسي لهذا المتغير، ولكن تم الاعتماد عليه نتيجة ضعف البيئة المعلوماتية للشركات المختلفة للخدمات المالية والمسمرة في البيئة المصرية.
- تجاهت الدراسة لشركات التي اعتمدت على الاستراتيجيات المخططة بين زيادة التكلفة والتميز، والتي تسمى باستراتيجيات التركيز.
- استند البحث الى استخدام النماذج التنبؤية التي تستند الى الاحدار لخطي - ومما لا شك فيه أن التنبؤ لخطي يعاني من العديد من أوجه القصور التي لا تعد مجالا للبحث في هذه الدراسة - على الرغم من تطور الأساليب غير الخطية التنبؤية مثل نظم تعلم الآلة.

وأخيراً، بناءً على ما قدمته الدراسة من نتائج وتوصيات ومراعاة لقيود الدراسة سألقة الذكر يمكن للبلث تحديد مجموعة من المحاور التي تعد بمثابة مجالات مستقبلية مقترحة للبلث العلمي ولعل أهمها:

- تحليل أثر الدور التعاقي لعمليات الاقتراض من لآارج على العلاقة بين استراتيجيات ادارة التكلفة ومستوى التخط المحاسبي في القوائم المالية.
- دراسة دور مؤثر التكلفة البيعية والعمومية والادارية في تطوير العلاقة بين دورة حياة لشركة وممارسات اعادة تبويب بنود قائمة الدخل.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- تقرير البورصة السنوي لعام 2024
- عبد الرحيم، أسماء ابراهيم، (2022)، أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ومظنر انهيار أسعار الأسهم في شركات للصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص ص 397-461.
- عنان، لبنى طلبه عبد المجيد؛ سمرة، ياسر محمد عبد العزيز؛ المغربي، محمد اسماعيل عبد القصور؛ (2024)، أثر خصص مجلى الادارة ممارسات اعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف نوي العلاقة: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 2، الجزء الثاني، ص ص 1043-1078.
- محمود، عبد الحميد العيسوي، (2020)، أثر ممارسات ادارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على لشركات المساهمة للصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 14، العدد 1، ص ص 1-72.
- محمود، عبد الحميد العيسوي، (2023أ)، أثر جودة المراجعة الخارجية في لحد من ممارسات ادارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود قائمة الدخل مع دراسة تطبيقية على لشركات المساهمة للصرية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الأول، ص ص 307-368.
- محمود، عبد الحميد العيسوي، (2023ب)، أثر ممارسات ادارة الأرباح من خلال ادارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية على دقة توقعات المحللين الماليين بأسعار الأسهم مع دراسة تطبيقية على لشركات المساهمة للصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص ص 47-114.

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

- Abernathy, J. L., Beyer, B., & Rapley, E. T. (2014). Earnings management constraints and classification shifting. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(5-6), 600-626.
- Agustia, D., Muhammad, N.P.A. and Permatasari, Y. (2020), "Earnings management, business strategy, and bankruptcy risk: evidence from Indonesia", *Heliyon*, Vol. 6 No. 2, p. 3317.
- Akhtar, T. (2025). Cash holdings in MENA region: evidence from trade-off model, pecking order theory, and agency theory. *Future Business Journal*, 11(1), 1-18.
- Alfonso, E., Cheng, C. A., & Pan, S. (2015). Income classification shifting and mispricing of core earnings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X15571738.
- Ameer, R. and Othman, R. (2021), "The impact of working capital management on financial performance of cost leadership and differentiation strategy firms in different business cycles: evidence from New Zealand", *Journal of Asia-Pacific Business*, Vol. 22 No. 1, pp. 39-57.
- Asdemir, O., Fernando, G. D., Schneible Jr, R. A., & Tripathy, A. (2017). Impact of strategy on analyst information. *Advances in accounting*, 37, 103-110.
- Athanasakou, V.E., Strong, N.C. and Walker, M. (2009), "Earnings management or forecast guidance to meet analyst expectations?", *Accounting and Business Research*, Vol. 39 No. 1, pp. 3-35.
- Ayres, D, XS Huang and M Myring (2017). Fair value accounting and analyst forecast accuracy. *Advances in Accounting*, 37, 58–70.
- Baik, B., Cho, H., Choi, W., & Lee, K. (2016). Who classifies interest payments as financing activities? An analysis of classification shifting in the statement of cash flows at the adoption of IFRS. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(4), 331-351.
- Balsam, S., Fernando, G. D., & Tripathy, A. (2011). The impact of firm strategy on performance measures used in executive compensation. *Journal of Business Research*, 64(2), 187–193.
- Bansal, M. (2021), "Influence of firm size and firm age on classification shifting: an empirical study on listed firms in India", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 19 No. 5, pp. 772-792.
- Bansal, M., & Bashir, H. A. (2023). Business strategy and classification shifting: Indian evidence. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(1), 69-92.
- Bansal, M., Kumar, A. and Badhani, K.N. (2021), "Do Indian firms engage in classification shifting to report inflated core earnings?", *Managerial Finance*, Vol. 47 No. 11, pp. 1533-1552.
- Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of personality and social psychology*, 51(6), 1173.

- Bartov, E., & Mohanram, P. S. (2014). Does income statement placement matter to investors? The case of gains/losses from early debt extinguishment. *The Accounting Review*, 89(6), 2021-2055.
- Behn, B.K., Gotti, G., Herrmann, D. and Kang, T. (2013), "Classification shifting in an international setting: investor protection and financial analysts monitoring", *Journal of International Accounting Research*, Vol. 12 No. 2, pp. 27-50.
- Bentley, K., T. Omer, N. Sharp, (2013), Business Strategy, Financial Reporting Irregularities, and Audit Effort, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 3, No. 2, PP. 780-817.
- Bentley-Goode, K. A., Omer, T. C., & Twedt, B. J. (2019). Does business strategy impact a firm's information environment?. *Journal of accounting, auditing & finance*, 34(4), 563-587.
- Bhandari, S. B., & Iyer, R. (2013). Predicting business failure using cash flow statement based measures. *Managerial Finance*, 39(7), 667-676.
- Blocher, E.J., D. E. Stout, P. E. Juras, and G. Cokins, (2017), *Cost management a strategic Emphasis*, 7th edition, Mc Graw Hill Education.
- Bradshaw, M. T., Lee, L. F., & Peterson, K. (2016). The interactive role of difficulty and incentives in explaining the annual earnings forecast walkdown. *The Accounting Review*, 91(4), 995-1021.
- Caban-Garcia, M. T., Choi, H., & Kim, M. (2020). The effects of operating cash flow disclosure on earnings comparability, analysts' forecasts, and firms' investment decisions during the Pre-IFRS era. *The British Accounting Review*, 52(4), 100883.
- Call, A. C., Chen, S., & Tong, Y. H. (2009). Are analysts' earnings forecasts more accurate when accompanied by cash flow forecasts?. *Review of Accounting Studies*, 14(2), 358-391.
- Chae, S. J., & Nakano, M. (2015). The effect of classification shifting on analyst forecast accuracy: Evidence from Japan. *Hitotsubashi journal of commerce and management*, 25-35.
- Cheung, M.W.L.(2009).Constructing approximate confidence intervals for parameters with structural equation models, *Structural Equation Modeling*, 14(2), pp. 267–294.
- Dao, M., Xu, H., & Pham, T. (2022). Auditors' responses to classification shifting: Evidence from US Firms. *Accounting Horizons*, 36(1), 25-48.
- David, J.S., Hwang, Y., Pei, B.K. and Reneau, J.H. (2002), "The performance effects of congruence between product competitive strategies and purchasing management design", *Management Science*, Vol. 48 No. 7, pp. 866-885
- Detjen, J., & Webber, S. S. (2017). Strategic shifts that build executive leadership. *Business horizons*, 60(3), 335-343.

- Fan, Y., Thomas, W.B. and Yu, X. (2019), "The impact of financial covenants in private loan contracts on classification shifting", *Management Science*, Vol. 65 No. 8, pp. 3637-3653.
- Givoly, D., Hayn, C., & Yoder, T. R. (2011). Do analysts account for earnings management? Working Paper, Pennsylvania State University, University of California at Los Angeles, and University of Nebraska at Omaha. Available at SSRN 1260032.
- Gu, Z., & Chen, T. (2004). Analysts' treatment of nonrecurring items in street earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 38, 129-170.
- Ha, K., & Thomas, W. B. (2020). Classification shifting and earnings predictability. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X231210601.
- Habib, A., & Hasan, M. (2017). Business strategy, overvalued equities, and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 39(A), 389–405.
- Haw, I.M., Ho, S.S. and Li, A.Y. (2011), "Corporate governance and earnings management by classification shifting", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 28 No. 2, pp. 517-553.
- Hong, H., Lim, T., & Stein, J. (2000). Bad news travels slowly: Size, analyst coverage and the profitability of momentum strategies. *Journal of Finance*, 55, 265–295.
- Hope, O.-K., 2003a, Accounting policy disclosures and analysts' forecasts, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 20, No. 2, pp. 295–321.
- Hope, O.-K., 2003b, Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study, *Journal of Accounting Research*, Vol. 41, No. 2, PP. 235-272.
- Kong, D., Yang, X., Liu, C. and Yang, W. (2020), "Business strategy and firm efforts on environmental protection: evidence from China", *Business Strategy and Environment*, Vol. 29, pp. 445-464.
- Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of accounting and economics*, 39(1), 163-197.
- Lee, L.F. (2012), "Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing", *The Accounting Review*, Vol. 87 No. 1, pp. 1-33
- Li, L. Y., Wang, S., Zhu, W., (2022), Operating Cash Flows and Earnings Target Revision: Evidence from Annual Cash Bonus Plans for CEOs, *JOURNAL OF MANAGEMENT ACCOUNTING RESEARCH*, Vol. 34, No. 2, PP. 181-199.
- LiLin, J.W. and Hwang, M.I. (2010), "Audit quality, corporate governance and earnings management: a meta-analysis", *International Journal of Auditing*, Vol. 14, pp. 57-77.

- Lim, E. K., Chalmers, K., & Hanlon, D. (2018). The influence of business strategy on annual report readability. *Journal of accounting and public policy*, 37(1), 65-81.
- Lin, S., Xia, H. H., & Ryabova, T. (2020). The effect of analysts' GAAP earnings forecasts on managers' classification shifting. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(3), 100222.
- Malikov, K., Coakley, J. and Manson, S. (2019), "The effect of the interest coverage covenants on classification shifting of revenues", *The European Journal of Finance*, Vol. 25 No. 6, pp. 1572-1590.
- Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. *The British Accounting Review*, 50(3), 291-305.
- McVay, S.E. (2006), "Earnings management using classification shifting: an examination of core earnings and special items", *The Accounting Review*, Vol. 81 No. 3, pp. 501-531.
- Mulchandani, K., Mulchandani, K., & Jain, M. (2024). Firm's life cycle and cash flow classification: evidence from Indian firms. *Asian Review of Accounting*, 32(3), 443-462.
- Nagar, N. and Sen, K. (2016), "How does regulation affect the relation between family control and reported cash flows? Comparative evidence from India and the United States", *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 24 No. 5, pp. 490-508.
- Navissi, F., Sridharan, V. G., Khedmati, M., Lim, E. K., & Evdokimov, E. (2017). Business strategy, over-(under-) investment, and managerial compensation. *Journal of Management Accounting Research*, 29(2), 63-86.
- Pan, S., Lacina, M., & Shin, H. (2019). Income classification shifting and financial analysts' forecasts. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 22(02), 1950010.
- Qiao, N. (2025). The impact of R&D classification shifting in high-technology industries. *Asian Review of Accounting*, 33(1), 107-131.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
- Wu, P., Gao, L., & Gu, T. (2015). Business strategy, market competition and earnings management: Evidence from China. *Chinese Management Studies*, 9(3), 401-424.
- Xue, R., & Lu, J. (2024). The role of product market competition and analyst attention in modulating the link between equity pledges and classification shifting. *Frontiers in Energy Research*, 12, 1385311.
- Zhang, R. (2021). Business strategy, stock price informativeness, and analyst coverage efficiency. *Review of Financial Economics*, 39(1), 27-50.